

نظرية النحو المقامي في دراسة الجملة العربية

القواعد الكلية المميّزة للمسند من المسند إليه، وتطبيقاتها

أ.م.د. شكيب غازي الحلفي

مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة

المقدمة:

ليست كلُّ الجُمَلِ العربيّةِ بَسِيطةَ التركيبِ على غِزارِ التي تَسْتَعْمِلُ المُسْنَدَ المُحَدَّدَ بِالزَمَنِ المَاضِي، أو المَضارِعِ، أو المُسْتَقْبَلِ، نحو قولنا: (قَامَ زَيْدٌ)، و(يَقُومُ زَيْدٌ)، و(سَيَقُومُ زَيْدٌ)، وهي التي رَكَّزَ في دراستها النحو التقليدي دراسةً واضحةً ومُفَصَّلةً، أكثر من تركيزه في دراسة أشباه الأفعال ومعاني أزمنتها وأشكالها المختلفة وبلاغتها، وأشكال ضمائرها المتنوعة تنوعاً مُدهِشاً، بحسب ما مرّ سابقاً.

وكانَ لِحَدْفِ الفِعْلِ المُسَاعِدِ أثرٌ كبيرٌ في سوءِ تحليلِ الجُمَلِ وفَهْمِها التي تَسْتَعْمِلُ أشباه الأفعال؛ لأنّها تأخذُ أشكالَ الأسماءِ وعلاماتها اللغويّة، نحو التثوين والتحلية بـ(أل)، ولحلِّ مُشكلةٍ عدم تَمييزِ المُسْنَدِ من المُسْنَدِ إليه في الجُمَلَةِ العربيّةِ التي تَسْتَعْمِلُ (أشباه الأفعال)، اقْتَرَحْنَا القواعدَ الكليّةَ بوصفها فرضياتِ بَحْثٍ تُنظِّمُ المَعْرِفَةَ النحويّةَ بِعَدَدٍ قليلٍ من القواعدِ سَهْلَةَ الحِفْظِ، عَظِيمَةَ الفَائِدَةِ، إذ اقْتَرَحْنَا سَبْعَ قواعدٍ مُوجِزةٍ الأمثلة، ووَسَعْنَا تطبيقاتها في مَبَحْثِ مُسْتَقْبَلِ.

والقواعدُ الكليّةُ هي المبادئ التي تَسْتَعْمِلُ بواسطتها مَلَكَةُ العَقْلِ اللغويّة، وتعني أنّ ما سنكتشفه في اللغة العربية يمكن أن ينطبق على غيرها؛ لذلك تُمَثِّلُ القواعدُ الكليّةُ تنبؤات نظريّة النحو المقامي، فضلاً عن أنّها تكشف عن أسباب وقوع عَدَدٍ من كِبَارِ النحاة بالأغلاط النظرية؛ لأنّهم لم يجربوا التنوع غير المتناهي للجُمَلَةِ الواحدة اعْتِمَادًا على قوالب العَقْلِ المَحْدُودَةِ.

كذلك تقوم القواعدُ الكليّةُ بِوَصْفِ الجُمَلِ المختلفةِ التصاميم؛ لأنّ الدِمَاعَ البشري يَضُمُّ نظامًا معرفيًا لتحليل الجُمَلِ، مُرَوِّدًا بِالْحُكْمِ على مقبوليتها⁽¹⁾. ونفيّدُ القواعدُ الكليّةَ أيضًا في مَعْرِفَةِ خُصُوصِيّةِ اللغة العربية التي

حَدَقَتِ الْفِعْلَ الْمُسَاعِدَ لَفْظًا وَأَلْقَتْ مَعْنِيهِ: (الزمن، وضمير الربط النكرة) على عاتقِ (الفعل/ الخبر)، وهذا يعني أَنَّ مَوْضُوعَ القواعد العامَّة هو إخراجِ المَعْرِفَةِ غير الواعيةِ إلى مَعْرِفَةٍ واضِحَةٍ ومُفَصَّلَةٍ. التمهيد: مفهوم النظرية، ونظرية النحو المقامي وأهمية المقام في إثراء المعرفة المشتركة بين طرفي الاتصال:

سنقسِّمُ هذا التمهيدَ على ثلاثة محاور، ندرسُ في الأول منها مَفْهُومَ النَظَرِيَّةِ بعامَّةٍ، وندرسُ في الثاني مَفْهُومَ نَظَرِيَّةِ النحو المقاميِ بخاصَّةٍ، أمَّا المحورُ الثالثُ فحُصِّصَ لدراسةِ أهميةِ المقامِ في إثراءِ المعرفةِ المشتركةِ بين طرفي الاتصال، فيما يأتي:

المحور الأول: النظرية لغة واصطلاحاً:

النظرية لغةً مشتقةٌ من (النظر)، الذي قد يكون بالعين وهو النظرُ الحسي، وقد يكون بالقلب وهو النظرُ العاطفي، وقد يكون بالعقل، وهو التفكيرُ في الشيءِ نقدُّه ونقيسه^(٢). وإذا اجتمعتْ هذه الأنظارُ حول ظاهرةٍ واحدةٍ تأملتها النفسُ بنظامِ الإدراكِ الثلاثيِ العناصر: (الحسُّ والقلب والعقل)، والنظرُ الحسيّ خارجيٌّ قابلٌ للقياسِ والتجريبِ، أمَّا النظرُ العقليُّ والقلبيُّ العاطفيُّ، فإنَّهما يُمثَّلانِ نظرَ نظامِ الإدراكِ الداخلي: (العقل والقلب)؛ ولأنَّ العقلَ يُريضُ الظواهرَ، أي: يحولُها إلى نسقٍ رياضيٍّ بالاستقراءِ وعَمَلِ الكلياتِ منها، ثمَّ ينتقلُ بالقياسِ من معرفةِ الكلياتِ إلى معرفةِ الجزئياتِ، فإنَّ القلبَ يقرُّ بما أقرَّه العقلُ، وينقضه مُقدِّمًا أدلَّةً حسيَّةً ومنطقيَّةً وأخلاقيَّةً تُسَوِّغُ حقَّ النقضِ^(٣)، بهذا المَعْنَى يكونُ للإنسانِ عقلان، عقلٌ رياضيٌّ منطقيٌّ وعقلٌ قلبيٌّ عاطفيٌّ.

أمَّا النظريةُ اصطلاحاً بالمعنى الضيقِ للكلمةِ فهي: ((مجموعةٌ من المقترحاتِ التي تُشكِّلُ نظامًا، من المُمكنِ أن نستخرجَ منها نتائجَ مترابطةٍ بمواجهةٍ مع مُعطياتِ الملاحظة))^(٤)، وهناك تعريفٌ آخر يرى أنَّ النظريةَ ((قالبٌ فكريٌّ مُنظَّمٌ يبدأ بمجموعةٍ من التخيُّلاتِ العقليةِ "الفروض العلمية"، التي تقومُ برَبْطِ مجموعةٍ من المتغيِّراتِ التي تُعيَّنُ الباحثُ على تفسيرِ العلاقةِ بين هذه المتغيِّراتِ تفسيرًا منهُجياً))^(٥).

وتقيّد النظرية في وصف الظواهر وتفسيرها والتنبيؤ بما ستؤول إليه في المستقبل؛ لأنها تُنظّم علاقات حوادثها المتكاثرة باكتشاف التشابه الخفيّ فيما بينها، لتوحيدها بنسقٍ مُنظّم، بدلاً من دراسة كلّ حادثةٍ على انفراد (دراسة الحالة)، ثمّ يصعب الربط بين الحالات المختلفة؛ لأنّ كثرة الاختلاف بينها يشوش إدراك المشترك الخفي.

ومن أهمّ خصائص النظرية أنّها مُجرّدة بخلاف الأنموذج الذي يُمثّل مجموعة من المقترحات أو الأحكام ما بعد النظرية المتعلقة باللغة الواجب استعمالها لمعالجة الحقيقة بشكلٍ تطبيقيّ، ويمكن إيضاح النظرية في النّسق الاجتماعيّ بالآتي^(٦):

- ١- كلُّ مجتمعٍ ينقسم إلى فئاتٍ تُجيدُ أعمالاً معيّنة ناجمة عن تقسيم العمل.
- ٢- يتأمّن استمرار التقسيم من جيلٍ إلى آخر بواسطة عددٍ معيّن من آليات الانتقاء.
- ٣- في المجتمع الصناعي يُوجد عاملان للانتقاء هما: العائلة والمدرسة.
- ٤- إذا لم يؤدّ العاملان وظيفتهما المليئية لتطلّعات المجتمع، يجد المجتمع نفسه عاجزاً عن تليتها.
- ٥- في هذه الحالة تظهر ايدولوجيات ثورية.

تؤلّف هذه الاقتراحات الاجتماعية نسقاً مترابطاً يربط المقدمات بالنتائج بطريقة نظرية ((مُجرّدة تنطبق على مجموعة متنوعة من الظواهر، تُفسّر علاقاتها بأدلة موضوعية [مقبولة لأكثر العقول]، مثلاً (التطور) نظرية؛ لأنها تنطبق على مجموعة واسعة من الظواهر تُفسّر تنوع الحياة وتطورها. و(الجادبية) نظرية تُفسّر مجموعة واسعة من الظواهر عن طريق علاقة الأجسام بكتلتها والمسافات بينها، قائمة على أدلة موضوعية))^(٧).

أمّا الأنموذج فيرادف كلمات نحو: المنهجية، والأفكار الموجهة، وتحليل المفاهيم، والتفسيرات اللاحقة، والتعميمات التجريبية، والاشتقاق بمعنى: استنتاج الترابط الناجم عن اقتراحات قائمة مسبقاً، والتقنين، أي: البحث بواسطة الاستنتاج عن مقترحات عامّة تسمح باستخلاص افتراضات خاصّة قائمة مسبقاً^(٨).

المحور الثاني: مفهوم نظرية النحو المقامي:

يمكن تلخيص نظرية النحو المقامي بالنقاط الآتية:

١- كلُّ كلامٍ يدورُ بين طرفي الاتصال: (المُتَكَلِّمُ والمُتَلَقِّي)، يخضعُ إلى المبدئين البلاغيين، الأول الإيجاز والفائدة الاجتماعية: (خيرُ الكلامِ: ما قلَّ ودلَّ)، والثاني: تنوعُ الأساليب بحسب تنوع المُتَلَقِّين: (لكلِّ مقامٍ مقالٌ).

٢- يتأمّنُ التواصلُ المفيدُ اجتماعياً بواسطة آليتين معرفيتين: المعرفة اللغوية، والمعرفة المقامية غير اللغوية.

٣- إذا لم يُفَعَلْ دَرُسُ النحو المعرفة المقامية، يجد نفسه عاجزاً عن فهم معاني أساليب الكلام؛ لأنَّ العربية من اللغات التي تحذف العناصر معتمدة على المعرفة المقامية؛ لتحقيق مبدأ الاقتصاد إلى أقصى حدٍّ.

٤- في هذه الحالة تظهرُ أغلط فهم الكلام، فيطولُ شرحُ الموجزِ وتقديرُ المحذوفِ لمعرفة المعنى ويتشوّه الأسلوبُ، أو يُهْمَلُ المعنى للمحافظة على الإيجازِ الشكليِّ الفارغِ من المعنى.

المحور الثالث: أهمية المقام في إثراء المعرفة المشتركة:

المقام هو المُتَكَلِّمُ المُجِيبُ عن أسئلة المُتَلَقِّي المائلِ بين يديه، السائلِ بلسانه، أو بلسانِ حاله، وبينهما خطابٌ يحملُ خبراً نحوياً أفقياً مُثَقَّلاً بمعانٍ عمودية خفية تمثل مَقاصِدَ المُتَكَلِّمِ وفَهْمَ المُتَلَقِّي الذي يعقبه سلوكٌ يعدُّ استجابةً لإثارة الكلام، وتقوي الرابطة بين طرفي الاتصال: (المُتَكَلِّمِ والمُتَلَقِّي) ظروفُ الكلام من زمانٍ ومكانٍ، ومعرفةً مشتركةً، وموضوعً للكلام، والحاجة الاجتماعية إليه، وخطابٌ سابقٌ وخبرة غير لغوية مسبقة تساعدُ في تأويلِ الكلام، فضلاً عن شروط تساعدُ على نجاحِ التواصلِ، أهمها الفائدة المقولة بحسن أداء العبارة بإيجازٍ أهمه إيجاز الحذف الذي تُلقى معرفته على عاتق المُتَلَقِّي، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): ((والمحذوفاتُ في كلامهم كثيرةٌ، والاختصارُ في كلامِ الفصحاءِ كثيرٌ موجودٌ، إذ أنسوا بعلم

المُخَاطَبِ ما يعنون))^(٩)، ومثال ذلك إذا قال المُتَكَلِّمُ لِمُنْتَلَقِيهِ: (جاء زيدٌ)، يكونُ لسانُ حالِ المُنْتَلَقِي سائلاً: عمّا فعلَ زيدٌ؟، ذلك الصديقُ الوفيُّ المسافرُ الذي اشتاقَ إليه مثلاً، فيكونُ الجوابُ: (جاءَ زيدٌ)، وهذا الخبرُ الأفقيُّ متقلِّ بمَقْصِدِ التبشيرِ، فيتَهَلَّلُ وَجْهُ المُنْتَلَقِي لهذه البُشْرَى، ويستعدُّ لزيارة صديقه الذي كانَ مُسَافِراً مثلاً.

أمّا إذا كانَ زيدٌ عدوًّا للمُنْتَلَقِي، فإنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِجُمْلَتِهِ المُفِيدَةِ تحذيرَ المُنْتَلَقِي لحرصه عليه، وإذا فَهَمَ المُنْتَلَقِي مقصدَ التحذيرِ فإنه يتدبَّرُ أمره فيهربُ أو يخنفي أو يطلبُ النجدة، وإذا كانَ زيدٌ صديقاً وقد حَدَّثَ له مَكْرُوهٌ في البحرِ مثلاً بسببِ غرقِ السفينةِ التي يستقلُّها، ثمَّ انقطعت أخبارُ الناجين، ثمَّ بعد عامٍ من الحادثِ قال المُتَكَلِّمُ: (جاءَ زيدٌ)، فإنَّ مَقْصِدَ المُتَكَلِّمِ قد يكونُ التعجيبُ بحدوثِ مُعْجِزَةٍ يتشوقُ المُنْتَلَقِي لسماعِ قِصَّتِها، وتكونُ رَدَّةُ فعله البكاءَ فرحاً، أو إنكارَ تصديقِ الخبرِ لبيتأكَّدَ من صِحَّتِهِ، كأنَّ يقولُ: (أيعقلُ ما تقول؟!...) الخ.

وللمقام ثلاثة وجوهٍ تتصافرُ جميعاً لتجعل منه وحدةً واحدةً تتدرجُ من العامِّ إلى الخاصِّ^(١٠):

١- مقامُ الحضورِ: يتمثلُ في المُشِيرَاتِ المقاميَّةِ مثل (أنا، وأنتَ، هنا، الآن... الخ).

٢- مقامُ المعرفةِ المشتركةِ.

٣- مقامُ الخيالِ.

والمقامانِ الأخيرانِ يُشيرانِ إلى الحضورِ الذهني، إذ نستحضرُ الشيءَ بالتذكُّرِ أو بالتخيُّلِ فلا نحتاجُ إلى إدراكِ لفظِ (قط) مثلاً إلى أن نراه بين يدينا؛ لأنَّ صورته حاضرةٌ في الذهنِ، وكذلك الحالُ بالنسبةِ إلى الموجوداتِ الخُرافيَّةِ نحو: (الغول، والتنين)، فإنَّهما يُدركانِ بفضلِ الخيالِ.

بذلك تفعلُ نظريَّةُ المقامِ مَقَاصِدَ المُتَكَلِّمِ وكأنَّها أوامرُ أو منبَهاتٌ للمُنْتَلَقِي لإدراكِ شيءٍ ما، عندما يُدركُ المُنْتَلَقِي المغزى من التقريراتِ الخبريَّةِ الواصفة لزيدٍ بـ(بالمَجِيءِ) في جُمْلَةٍ: (جاءَ زيدٌ)، فإنَّه سيدركُ الكيفيَّةَ التي تَمَّتْ فيها الفائدةُ من الكلامِ، التي يُمكنُ تسميتها بـ(فَهْمِ المَعْنَى)، الذي يجعلُ الوظيفةَ الإشاريَّةَ للغةِ

في النهاية بأنها ذات طبيعة اجتماعية^(١١).

ويُمثّل المُتَلَقِّي قُطْبَ الرّحى في عملية التّواصل، ولولاه لما بادر المُتَكَلِّمُ بالكلام، بحسب ما يرى السهيلي (ت ٥٨١هـ) بقوله: ((اعلم أنّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ في نفسِ المُتَكَلِّمِ يُعَبَّرُ للمخاطَبِ عنه بلفظٍ أو لِحْظٍ أو بخطٍ، ولولا المُخاطَبُ ما احتيجَ إلى التعبيرِ عمّا في نفسِ المُتَكَلِّمِ))^(١٢).

ولا نوافق السهيلي على هذا الرأي؛ لأنّ طرفي الاتصال مُتضايغان، فلا يمكنُ الاستغناء عن المُتَكَلِّمِ بوجود المُتَلَقِّي، حتى لو فكّرنا وتكلّمنا مع أنفسنا، فإننا نمثّل طرفي اتصال اتحدا في نفس واحدة. وعلى هذا الأساس يكونُ الكلامُ ليس قولاً واصفاً للعالم فحسب، بل هو وصفٌ وتغييرٌ للعالم في الوقت نفسه، فيُصبحُ الكلامُ نشاطاً اجتماعياً؛ لذلك تتضمّنُ كلُّ جُملةٍ تامّةٍ ثلاثة أعمالٍ لغويّةٍ^(١٣):

العملُ الأول: هو الفعلُ القولي التلّفظي للمُتَكَلِّمِ.

العملُ الثاني: هو الفعلُ القصدِي للمُتَكَلِّمِ المتحقّق عند التلّفظ.

العملُ الثالث: هو فعلُ التأثيرِ بالقول، ويظهرُ في تدبّر المُتَلَقِّي.

بهذه الطريقة يتخلّى النحو المقامي عن الفصلِ التعسفي بين الجُمَلِ الخبريّة والجُمَلِ الإنشائيّة، التي يتمُّ الحُكْمُ عليها بمعيارِ: (النجاح أو الإخفاق) في تحقيقِ الأفعالِ بوساطةِ الأقوالِ، بدلاً من معيارِ (الصدق والكذب)، ما يجعلُ كلَّ جُملةٍ -بمجرد التلّفظ بها على نحو ما- تعملُ على الأقلِّ بإنجاز: عمل قولي، وعمل متضمّن في القول، وعمل تنفيذ القِيام بعمل التّأثيرِ بالقول، بالموافقة أو بالرفض أو التّأجيل.

ومع ذلك يبقى التمييزُ بين الجُمَلِ الخبريّة والإنشائيّة مُفيداً فيما يخصُّ المعرفة اللغويّة، من حيثُ معرفة ما يُبنى عليه الكلام، إذ تتصدّرُ الجُملةُ الإنشائيّة أدوات: (الاستفهام، والأمر، والنهي، والتعجب، والنداء... الخ) ليُبنى عليها الكلام بوصفها مُسندات (أفعال) بمعنى: (استفهم، وأمر، وأنهى، وأتعجب، وأنادي... الخ)، قال سيبويه: ((الأمرُ والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعلُ، ويُبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمرَ والنهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروفَ

الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يُتبدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مُظهِراً أو مُضَمِّراً، وهما أقوى في هذا من الاستفهام))^(١٤).

وتطمح نظرية النحو المقامي إلى إحياء أصالة دراسة النحو العربي بشذرات منهُج سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما من خُذَّاق النحاة الذين يبحثون عن معاني النحو لصعوبة فصل النحو عن المقام البلاغي، وتطويع هذه الشذرات، مع نقد أخطاء نظرية العامل التي سمّت الأسماء التي تودّي وظائف الأفعال بـ(الأسماء) مثلاً، بدلاً من تسميتها بـ(أشباه الأفعال)^(١٥)؛ لأنَّ وظائفها ووظائف الفعل وأشكالها أشكال الاسم، إذ يمكن تنوينها وتحليتها بـ(أل) وغير ذلك من علامات الأسماء المُضَلَّلَة عندما تدخل على أشباه الأفعال، فتُعرَّب حينئذٍ بأنَّها: (أسماء شكلاً، تودّي وظيفة الأفعال معنى).

لقد درس سيبويه النحو العربي بما يشبه دراسة أساليب الكلام الأدبي إلى حدّ ما، وهو ما طوّره الجرجاني إلى أقصى حدّ في نظرية النظم، وكلاهما انطلق من المعاني التي تدور في أنفس طرفي الاتصال: (المُتَكَلِّم المُتَلَقِّي)، لإخراج الكلام إلى الوجود حاملاً للمعاني النفسية بدقة وإيجاز، قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): ((إنَّ سيبويه - وإنْ تكلم في النحو - فقد نبّه على مَقاصِدِ العَرَبِ وأنحاءِ تصرّفاتِها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ ونحو ذلك، بل هو يُبيِّن في كلّ بابٍ ما يليق به، حتى إنّه احتوى على: علم المعاني، والبيان، ووجوه تصرّفاتِ الألفاظ والمعاني))^(١٦).

وقال الجرجاني: ((إنَّ ما ترى أنّه لابدّ منه من ترتّب الألفاظ وتواليها على النظم الخاصّ، ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنّه شيء يقع بسبب الأول ضرورةً، من حيث إنّ الألفاظ إذ كانت أوعيةً للمعاني، فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أولاً في النطق))^(١٧).

تفيد هذه النصوص النظرية بأنّ البنية العميقة (الباطنة) تقع أولاً، ثم تأتي صياغة الجملة على القالب

بدرجة الصفر البلاغية: (فعل + فاعل + مفعول) مثلاً، والمقصودُ بدرجة الصفر البلاغية القالب المجرد السابق الذي لا يُتكلَّمُ به لخلوه من الدلالة والفائدة الاجتماعية، أمّا إذا ملأنا هذا القالب وقلنا: (أكل زيدٌ التفاحة)، تضمّن الكلامُ مقصدَ المتكلّمِ وتدبّر المتلقّي، وحينئذٍ يُسمّى بالبنية السطحية (الظاهرية)، وهذه البنية تُمكن المتكلّمَ البليغ من خلخلة عناصر الترتيب السابق لإنتاج معانٍ كثيرة للمعنى الواحد العام، ويُمكن إيضاح ذلك فيما يأتي:

الجملة	الترتيب	المعنى
التفاحة زيدٌ أكلها	تقديم على نية التأخير؛ لأنه مقدم منصوب	جملة فعلية
التفاحةُ زيدٌ أكلها	تقديم لا على نية التأخير؛ لأنه مبتدأ مرفوع	جملة اسمية
إنّ زيداً أكل التفاحة	إضافة عنصر توكيدي (إنّ)	مخاطبة المشكك
أكلَ زيدٌ	حذف المفعول لأداء معنى تعافي زيد بعد انقطاعه عن الأكل	تبشير المخاطب
أكلها زيدٌ التفاحة	إبهام بتقديم الضمير على ظاهره	تشويق المخاطب
أكلَ زيدٌ الجبلَ	محال لعدم مطابقة الواقع	ممكن بالأدب

لقد فعّل سيبويه نظرية المقام لمعرفة الفرق التداولي بين أن تحمل الكلمة حركة الرفع أو النصب في المثالين الآتيين:

- له علمٌ علمُ الفقهاء. دلالة على أنّ الصفة ثابتة.

- له علمٌ علمُ الفقهاء. دلالة على أنّ الصفة حالٌ متحوّلة، بتقدير: (صار علمُ علمُ الفقهاء).

ويُحلّلُ سيبويه خبر الجملة الأولى المرفوع بقوله: ((وإنّما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأنّ هذه خصالٌ تذكّرها في الرجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم تُرد أن تُخبر بأنك مررت برجلٍ في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنك أردت أن تذكّر الرجل بفضلٍ فيه، وأنّ تجعل ذلك خصلةً قد استكملها... لأنّ هذه الأشياء وما

يُشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلاماتٍ))^(١٨).

ومن الشذرات المقامية المهمة عند سيبويه أنه دَرَسَ المعرفة اللغوية، فركَّز في النظام اللغوي الذي يكمن وراء السلوك اللغوي، بدلاً من التركيز في السلوك نفسه (الأداء)؛ لغرض تحقيق الفائدة النفعية الاجتماعية من الكلام، نحو قوله في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة): ((فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب...))^(١٩). ويمكن إيضاح ذلك مع الأمثلة في الجدول الآتي:

ت	الحكم	المثال	الصحة النحوية	عدم تناقض دلالي	صدق الخبر
١.	المستقيم الحسن	أتيتك أمس سأتيك غدا	صحيح نحويًا	غير متناقض دلاليًا	ممكن التحقق في الواقع
٢.	المستقيم الكذب	حملتُ الجبل	صحيح نحويًا	متناقض دلاليًا	مستحيل التحقق، مقبول أدبيًا
٣.	المستقيم القبيح	قد زيداً رأيتُ كي زيدٌ يأتيتك	غلط نحويًا	غير متناقض دلاليًا	ممكن التحقق في الواقع.
٤.	الكلام المحال	أتيتك غداً سأتيك أمس	غلط نحويًا	متناقض بالدلالة الزمانية	مستحيل التحقق في الواقع
٥.	المحال الكذب	سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس	غلط نحويًا	متناقض دلاليًا	مستحيل التحقق في الواقع

بيد أننا لا نتفق مع سيبويه في النقطة (٢)؛ لأنَّ الكلام المستقيم الكذب، قد ينقلنا إلى التواصل بالكذب الفني الجميل؛ لأنَّ الأدب كما يقال عنه: (أعذبه أكذبه)، فقولنا: (حملتُ الجبل)، ربَّما يُشير إلى سؤال معنى الحياة في أسطورة (سيزيف)^(٢٠)، إلا إذا قلنا: إنَّ سيبويه حَصَرَ دراسته بمعاني النحو، واستبعد

البيان - في الأعم الأغلب-، خلافاً لأهمّ وظائف اللغة التي لا تقتصر على وصف العالم، بل تحاول تغييره، أو تخلق عوالم سيميائية مُحايثة للعالم المادي^(٢١).

لقد أكد ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) أهمية المَجَازِ في العربية وكثرتة، بقوله: ((هذه اللغة أكثرها جارٍ على المَجَازِ، ولَمَّا يَخْرُجُ الشَّيْءُ مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ... فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ وَكَانَ الْقَوْمُ الَّذِينَ خُوطِبُوا بِهَا أَعْرَفَ النَّاسِ بِسَعَةِ مَذَاهِبِهَا وَانْتِشَارِ أَنْحَائِهَا، جَرَى خُطَابُهُمْ بِهَا مَجْرَى مَا يَأَلْفُونَهُ وَيَعْتَادُونَهُ مِنْهَا، وَفَهَمُوا أَعْرَاضَ الْمُخَاطَبِ لَهُمْ بِهَا عَلَى حَسَبِ عُرْفِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ فِي اسْتِعْمَالِهَا))^(٢٢).

وذهب الجرجاني إلى أبعد من هذا بقوله: ((إِنَّ الْمَجَازَ يَكُونُ أَوَّلًا أَلْبَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، فَرَعَمُوا أَنَّ قَوْلَنَا: "طَوِيلُ النَّجَادِ، وَطَوِيلُ الْقَامَةِ" وَاحِدٌ... اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ الْفَصِيحَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ تُعْزَى الْمَزِيَّةَ وَالْحَسَنَ فِيهِ إِلَى اللَّفْظِ، وَقِسْمٌ يُعْزَى ذَلِكَ فِيهِ إِلَى النَّظْمِ [معاني النحو]، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْكِنَايَةُ وَالِاسْتِعَارَةُ وَالتَّمَثِيلُ الْكَائِنُ عَلَى حَدِّ الْاسْتِعَارَةِ، وَكُلٌّ مَا كَانَ فِيهِ -عَلَى الْجُمْلَةِ- مَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ وَعَدُولٌ بِاللَّفْظِ عَنِ الظَّاهِرِ، فَمَا مِنْ ضَرْبٍ مِنْ هَذِهِ الضَّرُوبِ إِلَّا وَهُوَ إِذَا وَقَعَ عَلَى الصَّوَابِ وَعَلَى مَا يَنْبَغِي أَوْجِبَ الْفَضْلَ وَالْمَزِيَّةَ))^(٢٣).

وذهب الدكتور طه عبد الرحمن إلى أبعد ممّن سبق، بقوله: ((لا كلامٌ بغير خطابٍ، ولا خطابٌ بغير حجاجٍ، ولا حجاجٌ بغير مجازٍ))^(٢٤)، بِمَعْنَى أَنَّ السِّيَاقَ الْمَقَامِيَّ لِلْكَلامِ يَفْعَلُ الْاسْتِعْمَالَ الْاجْتِمَاعِيَّ لِلْغَةِ، وَيَجْعَلُهَا مِمثَلَةً لَجَوْهَرِ الْعِلَاقَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ؛ لِصِحِّحِ مَقْدَارِ التَّوَاصُلِ النَّاجِحِ لِلْفَرْدِ مَعَ الْآخَرِينَ مُعْكَسًا عَلَى صِحَّةِ الْفَرْدِ النَّفْسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ^(٢٥)، سِوَا مَا كَانَ التَّوَاصُلُ مَعَ التَّرَاثِ وَثِقَافَةِ الْأُمَّةِ الْمَاضِيَّةِ نَفْسَهَا، أَمْ مَعَ الْمَجْتِمَعَاتِ الْمُعَاصِرَةِ الْآخَرَى، فَكِلَاهُمَا يُوَدِّي إِلَى نَجَاحِ الْبَقَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِ وَالتَّطَوُّرِ.

أما النقطة الثالثة عند سيبويه في (الكلام المستقيم القبيح) فيمكن تحليل الحكم عليها ب(الاستقامة والقبح) بأنه كان يقصد ب(المستقيم) أن المُتَلَقِّي يفهم ما يُريد المُتَكَلِّمُ إيصاله في جمليتي: (قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيتُك)، ولكنه أوصل المعنى بطريقةٍ نحويةٍ قبيحةٍ؛ لأنه أدخل (قد، وكي) على الأسماءِ، وهما من الأدوات المختصة بالأفعال. وهذا يعني أن الأحكامَ الفطرية للمتكلم بالصحة والخطأ النحوي، تتبع من

حقيقة أن الدماغ يحتوي على نظام معرفي لتحليل الجمل مزوداً بأحكام قيمة تبيّن مدى مقبوليتها^(٢٦). وخلص القول إن المقام يُثري المعرفة المشتركة لطرفي الاتصال بالمعرفة غير اللغوية والمعرفة اللغوية عن طريق استحضار مؤشرات الحضور الحسية، نحو: (أنا، وأنت، وهنا، والآن... الخ)، واستحضار مؤشرات الغياب الذهنية، أي المفاهيم المخزونة في الذاكرة المرسومة والمرسمة بما ترافقها من مشاعر قلبية، فضلاً عن استحضار مقاصد المتكلم وتدبراته المتلقي بما يفعل عملية اختيار المتكلم البليغ فيختار من بين الإمكانيات التي توفرها اللغة له ما يؤثر ويُغيّر.

المبحث الأول: القواعد الكلية المميزة للمسند من المسند إليه:

اقترح الباحث سبع قواعد كلية تقيّد في تحليل وفهم الجمل التي تستعمل مُسنداً من (أشباه الأفعال)، وتوصيل ذلك بالآتي:

المطلب الأول: قاعدة الإحلال:

تقول هذه القاعدة: (كلّ عنصر لغويّ غامض الهوية يحلّ محلّ آخر واضح لقربه من القالب الذهني العام ويؤدّي وظيفته فهو من صنفه النحوي مع ظهور فارق معنويّ ما)^(٢٧). ويظهر ذلك في قائمة الإحلال في الجدول الآتي:

فعل/ مسند	فاعل/ مسند إليه	مصطلح الزمن	معنى الزمن
قَدِمَ	زَيْدٌ	ماضٍ	انقطاع حدث
يَقْدِمُ	زَيْدٌ	مضارع	مزاولة حدث
سَيَقْدِمُ	زَيْدٌ	مستقبل	توقّع مزاولة حدث

هذه القائمة قريبة من القالب الذهني: (فعل + فاعل)، وجميعها جملٌ مُحدّدة الزمن. والآن سنحلّ مكانها قائمةً جديدةً من المشتقات، كالآتي:

الزمن	نوع المسند	فاعل، نائبه/ مسند إليه	فعل/ مسند
مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوت الوصف على موصوفه.	اسم فاعل	زيد	قادم
	اسم مفعول	زيد	محمود
	اسم تفضيل مطلق	زيد	الأطول
	صيغة مبالغة	زيد	نجاز
	صفة مشبهة	زيد	شجاع
	مصدر	زيد	عذل

نلاحظُ تكوّنَ جُمْلٍ فِعْلِيَّةٍ ضمن إطارِ القالبِ: (فعل + فاعل)، بفارقٍ هو أنّ الزمنَ أصبحَ مستمرّاً شامِلاً لجميع الأزمنة الثلاثة، للدلالة على ثبوتِ الصفة على موصوفها، بتفاوتِ قوّةِ هذا الثبوتِ، إذ يبدأ بأضعف العناصر، وهو (اسم الفاعل)، وينتهي بأقواها وهو (المصدر). وإذا قدّمنا المُسندَ إليه (زيد) تحوّلت هذه الجُمْلُ الفِعْلِيَّةُ المستمرةُ الزمنِ إلى جُمْلٍ اسميَّةٍ.

وهناك قائمة غير منتهية تُستعملُ فيها (أشباه المشتقات) من: أسماء الزمان والمكان والاسم المنسوب واسم الفعل واسم الآلة واسم الجنس وغيرها لتقوية الإسناد، وترفعُ فاعلاً بعدها أو نائبه، فنُصبُحُ أفعالاً لا نفهمها إلا بتأويلها بأحد المشتقات، ويتّضح ذلك بجدول الإحلال الآتي:

الزمن	تأويل المسند بمشتق	فاعل، نائبه/ مسند إليه	فعل/ مسند
مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوت الوصف على موصوفه.	منسوب، اسم مفعول	زيد	تميمي
	معدودون، اسم مفعول	أهل الكهف	سبعة
	رشيقي، صفة مشبهة	زيد	غزال
	مؤد، اسم فاعل	زيد	منشار

الزمن	تأويل المسند بمشتق	فاعل، نائبه/ مسند إليه	فعل/ مسند
	مستقر، اسم فاعل	زيد	في الدار
			...

المطلب الثاني: قاعدة نفي وإثبات المسند (فعل/ خبر) وانتقاء نفي المسند إليه (فاعل/ مبتدأ):
 المُسْنَدُ إليه وجودٌ لا يمكنُ نفيه، أمَّا المُسْنَدُ: (الفعل/ الخبر) فهو وَصَفٌ يمكنُ نفيه وإثباته في وقتٍ واحدٍ؛
 لأنَّه نكرةٌ في ذهنِ المُتَلَقِّي. وهذه القاعدةُ تُهدِينا إلى مَعْرِفَةِ المُسْنَدِ مَهْمَا كَانَ شكله اللغوي، وأينما كَانَ موقعه
 في الجُمْلَةِ، نحو قولنا: (زيدٌ قامَ/ زيدٌ ما قامَ)، كذلك إذا عَبَّرَتِ الجُمْلَةُ عن علاقةٍ خصوصٍ وعمومٍ بين فئات
 فيمكنُ عَقْدُ تلكِ العلاقةِ بينها ونفيها: (الأوكسجين غازٌ/ الأوكسجين ليس بغازٍ)، كذلك إذا عَبَّرَ المُسْنَدُ عن
 إنشاءٍ علاقاتٍ بيننا وبين الأشياءِ الأخرى: (زيدٌ صديقُنَا/ زيدٌ ليس بصديقُنَا).

وهناك مُشكلةٌ في مَعْرِفَةِ مَوْجِعِ أداةِ النفي في العربية؛ لأنَّها أَباحتْ دخولَ عَدَدٍ من أدواتِ النفي على الأسماءِ
 المعرفةِ التي لا تُنْفَى، لكنَّ إجراءَ الاختبارِ الآتي يُبينُ لنا أنَّ النفي مُسَلِّطٌ على الأفعالِ وأشباهها، وإنْ جاءت
 أداةُ النفي قبل الأسماءِ المَحْضَةِ، بالآتي:

١- ما جاء زيدٌ. (نفي لجملة فعلية مفيدة، وهي الأصل لدخول النفي على الفعل مباشرة).
 ٢- ما زيدٌ جاءَ (نفي لجملة اسمية مفيدة، لأنَّ النفي داخلٌ على الفعلِ بطريقةٍ غير مباشرة)، وتتضمَّن نفي
 مَجِيءِ زيدٍ وإثباتِ المَجِيءِ لغيره، كأنَّك قلت: بل جاءَ عمرو.

٣- جاءَ ما زيدٌ (جملة غير صحيحة نحويًا لتسلط النفي على الاسم المَحْضِ مباشرة).
 فالاسمُ (الفاعل/ المبتدأ): (زيدٌ) لا يمكنُ نفيه؛ لأنَّه وجودٌ، بخلافِ (الفعل/ الخبر)، الذي يمكنُ إثباته ونفيه.
 ولا يغرِّتُك قولنا: (جاءَ غيرُ زيدٍ)، فتتوهمُ أنَّه نفي لـ(زيد)؛ لأنَّ الجُمْلَةَ تُثَبِّتُ المَجِيءَ لشخصٍ آخرٍ غيرهِ،
 بسببِ جَهْلِ المُتَكَلِّمِ باسمِ الجاني، أو بقصدِ إخفاءِ اسمه للخوفِ عليه، أو لتعظيمِهِ إذا كَانَ المَجِيءُ فِعْلاً
 شَائِنًا إلى غير ذلك من أَعْرَاضِ مقامية. قال الجرجاني مُبيِّنًا عدمَ إمكانِ نفي الاسمِ بعد (لا) النافية للجنسِ

في جُمْلَةٍ: (لا رجلَ في الدارِ): ((فإنَّ المَعْنَى في ذلك أَنَّها لنفي [فعل] الكَيْنُونَةِ في الدارِ عن الجنسِ، ولو كانَ يُتصَوَّرُ تَعَلُّقَ النفي بالاسمِ المُفْرَدِ لكانَ الذي قالوه في كلمةِ التوحيدِ من أَنَّ التقديرَ فيها: "لا إلهَ لَنَا، أو في الوجودِ، إلاَّ اللهُ"، فضلاً من القولِ وتقديراً لِمَا لا يُحْتَاجُ إليه))^(٢٨).

المطلب الثالث: قاعدة تشابه رُكْنِي الجملة بالتعريف اللغوي:

تقول القاعدة: (إذا تشابهَ رُكْنَا الجُمْلَةِ البسيطةِ بالتعريفِ اللغوي، فالأولُ مبتدأ، وتكونُ الجُمْلَةُ اسميَّةً لا محالةً، نحو: "المنطلقُ زيدٌ"، و"هندٌ أمُّ عمرو"، و"أنتَ أنتَ"، و"هو هو... الخ، ما لم تُسبقِ الجُمْلَةُ بنفي أحدِ ركنيها، فيكونُ المنفي هو الخبرُ سواء تقدم أم تأخر).

لقد حلَّ سيبويه جُمْلَةَ: (أنتَ أنتَ) بطريقةٍ يَصْغُبُ إعمامُها، وذلك قوله: ((وتقول: قد جربتك فوجدتك أنتَ أنتَ، ف "أنتَ" الأولى مبتدأ والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف))^(٢٩).

وحلَّ ابنُ جنِّي جُمْلَةَ: (أنتَ أنتَ)، و(هُمُ هُمُ) بالطريقة نفسها، بقوله: ((أنتَ أنتَ، أي: وأنتَ المعروفُ بالكرمِ، وهُمُ هُمُ، أي: هُمُ الذينَ أعرفهم بالشرِّ والنُّكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا. فلولا هذه الأغراض وأنها مرادةٌ معتزلةٌ لم يجرُ شيءٌ من ذلك، لتعزى الجزء الآخر من زيادةِ الفائدةِ على الجزء الأول، وكأنَّه إنما أُعيدَ لفظُ الأولِ لضربٍ من الإِدلالِ والثقةِ بمحصولِ الحالِ...))^(٣٠).

نلاحظُ أنَّ ابنَ جنِّي جعلَ الأولَ مبتدأً معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال، والثاني نكرةً في ذهنِ المُتلقِّي، بتقديرِ فِعْلٍ مُسَاعِدٍ قبله وهو: (المعروفُ بالكرمِ، المعروفون بالشرِّ)، ونحن نقدرُ بتقنيةِ الفِعْلِ المُسَاعِدِ: (ثابت)، فيصبحُ تقديرُ الخبرِ: (أنتَ: ثابتٌ على ما أنتَ عليه) من حُسْنِ خُلُقٍ أو سوء.

ولحظَ ابنُ السراجِ أنَّ المبتدأ والخبرَ قد يأتیان -من حيثُ شكليهما اللغوي- بهيأةِ المعرفتين، نحو: (زيدٌ أخوك)، فجعلَ (زيد) مبتدأً معرفةً بين طرفي الاتصال، و(أخوك) نكرةً في ذهنِ المُتلقِّي، ما لم يسبقهما نفي لأحدهما. والتقدير: (زيدٌ هو المُوَآخِي لك، وليس بعمرو)، باستعمالِ قاعدةِ نفي إثباتِ الخبرِ التي تجعلُ ما

يمكن إثباته ونفيه خبراً نكرةً في ذهن المُتَلَقِّي مَهْمَا كان شكله اللغوي، من حيث التباس المؤاخاة مع العداوة في ذهن المُتَلَقِّي لا من حيث الشكل اللغوي المعرفة: (أخوك)؛ لأنَّ كثيراً من الأشكال مُضَلَّلَةٌ. وذلك قوله: ((إنَّما يجوزُ إذا كانَ المخاطبُ يعرفُ زيداً على انفراده ولا يعلمُ أنَّه أخوه لفرقةٍ كانت بينهما أو لسببٍ آخر، ويعلمُ أنَّ له أخواً ولا يدري أنَّه "زيد" هذا، فتقولُ له أنت: "زيدُ أخوك"... فتكونُ الفائدةُ في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطبُ... أمَّا أن يكونَ يعرفهما مجتمعين وأنَّ هذا هذا، فذا كلامٌ لا فائدة فيه. فإنَّ قال قائلٌ: فأنت تقولُ: اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا، وهذا معلومٌ معروفٌ، قيل له: هذا إنَّما هو معروفٌ عندنا وعند المؤمنين، إنَّما نقوله رداً على الكفارِ وعلى من لا يقولُ به، ولو لم يكنْ لنا مخالفٌ على هذا القولِ لما قيلَ إلا في التعظيمِ والتحميدِ لطلبِ الثوابِ به...))^(٣١).

والجملُ التي نكرها ابنُ السراجِ جُمْلٌ يتقدَّمُ فيها المُسنَدُ إليه بهيأةِ اسمِ العلمِ، فهي اسميَّةٌ خبرها يتضمَّنُ الفِعْلَ غير الغامضِ الهوية: (زيدُ يواخيك، واللهُ يرَبِّنا أي يملكنا)... الخ. وما هو أصعبُ من ذلك هو حدوثُ التقديمِ والتأخيرِ في مثلِ هذه الجُمْلِ، نحو: (أخوك زيدٌ)، فيُصبحُ اسمُ العلمِ (زيد) نكرةً، لا في ذاته بل في التسميةِ المُلتبسةِ في ذهنِ المُتَلَقِّي مع أسماءٍ أخرى. والتقديرُ: (أخوك يُسمَى زيداً وليس يُسمَى بخالدٍ).

هذا ما طوَّره الجرجاني، في إعرابِ جُمْلَةٍ: (المنطلقُ زيدٌ) المذكورة سابقاً، وضربَ مثالاً آخرَ لتوضيحِ إمكانِ أن تصيرَ المعرفةُ نكرةً في ذهنِ المُتَلَقِّي في سياقِ التواصلِ، ومثاله الآخرُ هو: (اللابسُ الدِّياجِ صاحبك)، وحلَّ الجُمْلَةَ بقوله: ((وقد ترى الرجلَ قائماً بين يديك وعليه ثوبٌ ديباجٍ، والرجلُ ممَّن عرفته قديماً، ثمَّ بعدَ عهدك به فتناسيته، فيقالُ لك: اللابسُ الدِّياجِ صاحبك، الذي كأنَّ يكونَ عندك في وقتِ كذا، أمَّا تعرفه؟ لشدَّ ما نسيت، ولا يكونُ الغرضُ أن يثبتَ له لبسُ الديباجِ لاستحالةِ ذلك من حيثُ إنَّ رؤيتك الديباجِ عليه تُغنيك من إخبارِ مُخبرٍ وإثباتِ مُثبِّتٍ لُبسه له))^(٣٢).

وقد افترضنا جُملاً اسميَّةً من هذا النوعِ طرفيها من أشباهِ أفعالٍ تَنكَّرُ فيها اللفظةُ نفسُها، نحو: (فاضلٌ فاضلٌ)، و(محمودٌ محمودٌ)، و(شجاعٌ شجاعٌ)،... الخ، وهي جُمْلٌ اسميَّةٌ مُطلقاً، العناصرِ الأولى: (فاضلٌ،

محمود، شجاع) أسماء أعلام مبتدأ معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال، أمّا العناصرُ الأخرى فهي أفعالٌ مُستمرّةُ الزمنِ دلالةً على ثبوتِ الصفةِ على موصوفها، وهي نكرةٌ في ذهنِ المُتلقّي، وبها تتمُّ الفائدةُ. ولكي تُصبحَ هذه الجزئياتُ نظريّةً عامّةً يجبُ أن تُعمّمَ وتُوضَحَ لها منهُجيّةٌ واضحةٌ وبسيطةٌ، بتقديرِ أداةٍ نفيٍ مَشْفُوعَةٍ بمؤكِّدٍ: (ليس + ب) فتُصبحُ الجُمْلُ الكاشِفَةُ: (ليسَ فاضِلٌ بفاضِلٍ)...الخ، فيكونُ المجرورُ هو الخبرُ النكرةُ في ذهنِ المتلقي، وإن لم تباشره أداة النفي (ليس).

أمّا في حالِ ورودِ مثلِ هذه الجُمْلِ في سياقِ نفيٍ أحدِ ركني الجُمْلَةِ البسيطةِ، فإنَّ المنفي منهُما هو الخبرُ حتى لو قُدِّمَ، ويكونُ الثاني اسماً مَعْرِفَةً يُعَبَّرُ عن شيءٍ موجودٍ في الخارجِ غيرِ قابلٍ للنفي حتى لو أُخِّرَ، مثال ذلك قول أبي تمام (ت ٢٣١هـ) (٣٣):

نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمِ كَرَايَ كَرَاكَ شَاهِدٌ مِنْكَ أَنَّ ذَاكَ كَذَاكَ

الشاهدُ قبلِ النفي جُمْلَةٌ اسميّةٌ طرفاها مَعْرِفَتَانِ لغويتان: (كَرَايَ كَرَاكَ)، أي: (نومي نوميك)، (كراي) مبتدأ خبره (كراك)، أما بعد نفي (كراي) بقوله: (لم أنم) فإنَّ النفي يحوّلُ المبتدأ إلى خَبَرٍ مُقَدَّمٍ على المبتدأ المَعْرِفَةِ المشتركةِ: (كراك)؛ لأنَّ الخبرَ وحدَه هو القابلُ للنفي والإثباتِ، قال الجرجاني نقلاً عن أبي علي الفارسي: ((ينبغي أن يكون "كراي" خبراً مُقَدَّمًا، ويكون الأصل: "كراك كراي"، أي: نم وإن لم أنم: فنوميك نومي، كما تقول: "نم، وإن جلست، فقيامك قيامي". هذا هو عُرْفُ الاستعمالِ في نحوه. ثم قال: وإذا كان كذلك فقد قُدِّمَ الخبرُ وهو معرفةٌ [لغوية]، وهو يَنوِي به التَأخِيرَ من حيثُ كانَ خَبَرًا)) (٣٤).

المطلب الرابع: قاعدة التأمل في عملية الإسناد:

تقول هذه القاعدة: (ماذا أرادَ أن يُسَنِدَ المُتكلِّمُ حين قال: "الحمدُ لله"، الجواب: أرادَ أن يُسَنِدَ "الحمد" إلى الله، فيكون "الله" مُسَنَدًا إليه معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصالِ فاعِلاً، و"الحمد" مُسَنَدًا نكرةً في ذهنِ المُتلقّي).

وتكشفُ هذه القاعدةُ عن دخولِ حرفِ الجرِّ (اللام) على الفاعِلِ، وحرفِ الجرِّ هنا ضميرٌ توكيدٌ نكرةٌ. وقد أوهمَ هذا الجارُ والمجرورُ كثيراً من النحاة والمفسرين الذين وثَقُوا بصِحَّةِ النحو التقليدي، ومنهم الزمخشري،

وابن حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)^(٣٥)، الذي جعل الجارَّ والمجرورَ ظرفاً في مثل هذه الجُمَلِ بِمَعْنَى: ((في"، أو "عند"، أو بَعْدَ، ولِلانْتِهَاءِ، ولِلاسْتِعْلَاءِ، مثل: ذلك المَالُ لزيدٍ))^(٣٦).

وهذا التقدير يجعل الجار والمجرور خبراً للحمد، ويُصبح (الحمد) مسنداً إليه جتةً، فأدى هذا الإعراب معنى فاسداً، بتقدير: الحمد بوصفه جتة موجود عند الله!. وهو مخالف لمقاصد الكلام، ومخالف لتأويل خذاق النحاة، ومنهم سيبويه الذي عدَّ: (الحمد) فعلاً جاء بهيأة المَصْدَرِ، بحسب ما تقدّم، وهو ما أكده الزجّاج (ت ٣١١هـ)^(٣٧) أيضاً، والزمخشري^(٣٨) ناقضاً رأيه السابق.

وتفيد هذه القاعدة في تمييز حروف الجرّ الداخلة على (الفاعل/المبتدأ) من الحروف التي تكوّن مع مجرورها ظروف مكان: (في الدار)، أو ظروف زمان (في النهار)، بمعنى (مستقرّ)؛ لذلك تكون جملة (في زيد جهل) احتمالية:

الاحتمال الأول: الجملة اسمية: إذا كان قصد المتكلم إسناد الجهل إلى (زيد) باستعمال (في)، ف(زيد) مسند إليه في موقع المبتدأ، مجرور بـ(في) بوصفها ضمير ربط نكرة يقوي الإسناد، و(جهل) مسند خبر نكرة يتضمن معنى الفعل، فهو شبه فعل. ويتّضح ذلك في الجدول الآتي:

الجملة	حرف الجر	المسند إليه/مبتدأ	المسند/ خبر
في زيد جهل	في	زيد	جهل
في وجه زيد نور	في	وجه زيد	نور
ليس في الله شك	في	الله	لاشك في الله = يقين

الاحتمال الثاني: الجملة فعلية: إذا أُلّف حرفُ الجرّ الداخِل على اسم العَلَمِ ظرفاً لاستقرارِ الجَهْلِ في زيد، بتقدير: (مستقرّ في زيد جهل)، فيكون: (في زيد) شبه فعل يكوّن جملة فعلية مستمرة الزمن؛ لرفعه (جهل) فاعلاً للاستقرار.

المطلب الخامس: قاعدة الوسم المتبادل بين المسند والمسند إليه:

تقول هذه القاعدة: (إذا عَرَفْنَا المُسْنَدَ: "الفعل/ الخبر" بأيّ طريقةٍ، فإنّنا نعرفُ المُسْنَدَ إليه والعكسُ صحيحٌ)؛ لأنّ الجُمْلَةَ لا تتعقّد من فعلين نكرتين ولا من اسمين محضين معرفتين؛ لذا تكونُ معرفةُ أحدِ ركني الجُمْلَةَ مؤدّيّةً إلى معرفةِ الآخرِ مَهْمَا كَانَ شكله اللغوي، فمثلاً جُمْلَةٌ: (هندٌ أمٌ عمرو)، إذا عَرَفْنَا من المقامِ أنّ (هند) معرفةٌ مشتركةٌ اسمٌ لامرأةٍ معيّنةٍ، فإنّ (أمٌ عمرو) نكرةٌ بَمَعْنَى: (تُكْنَى أمٌ عمرو).

وفي جُمْلَةٍ: (هذا زيدٌ)، إذا عَرَفْنَا أنّ (هذا) مُشَارٌ إليه جُنَّةٌ ماثلةٌ بين يدينا، فإنّ (هذا) اسمٌ إشارةٍ معرفةٌ مشتركةٌ بين طرفي الاتصالِ مبتدأً، ويُصبح (زيدٌ) نكرةٌ في ذهنِ المُتلقّي، لا من حيثُ أنّه اسمٌ علمٍ بل من حيثُ التباسِ اسمِ الجُنَّةِ المُشارِ إليها بأسماءٍ أخرى، ويكونُ التقديرُ: (أشيرُ إلى مَنْ يُسمّى زيدًا وليس بعمرو). قال سيبويه موصِّحًا تعريفَ اسمِ الإشارةِ: ((إنّما صارتُ معرفةً لأنّها صارتُ أسماءً إشارةً إلى الشيءِ دونِ سائرِ أمتهِ...))^(٣٩).

ويُصبحُ اسمُ الإشارةِ: (هذا) فعلاً في جُمْلَةِ الحالِ: (هذا زيدٌ راكبًا)؛ لأنّنا نعرفُ (زيد) هو صاحبُ الحالِ، وهو المُسْنَدُ إليه المعرفةُ المشتركةُ بين طرفي الاتصالِ، فيكونُ (هذا) هو المُسْنَدُ (الفعل)؛ لأنّ الحالَ (راكبًا) تأتي بعد جُمْلَةٍ مفيدةٍ على قالبِ أصليّ: (فعل + فاعل) في الأعمّ الأغلبِ.

كذلك جُمْلَةٌ: (جاءَ الذي فازَ)، فإنّنا إذا عَرَفْنَا: (جاءَ) فعلاً نكرةً، يُصبحُ الطرفُ الثاني معرفةً؛ اسمٌ موصولٍ وصلتهُ: (الذي فازَ) في موقعِ الفاعلِ، أمّا إذا قلنا: (زيدٌ الذي فازَ)، فإنّنا إذا عَرَفْنَا (زيد) جُنَّةً معرفةً مشتركةً مبتدأً، فيكونُ الطرفُ الثاني: (الذي فازَ) نكرةً في ذهنِ المُتلقّي؛ لأنّ حالَهُ يسألُ عمّا حَدَثَ لزيدٍ؟ والحدثُ هو الفوزُ. وما يدلّنا عليه أيضًا هو دخولُ ضميرِ التوكيدِ النكرةِ (هو) عليه بتقدير: (زيدٌ هو الذي فازَ)، فضلاً عن إمكانِ إثباتِ نفيه بتقدير: (زيدٌ هو الذي فازَ وليس بالذي خَسِرَ).

المطلب السادس: قاعدة العطف:

وتقول هذه القاعدة: (الوحداتُ النحويّةُ المُتعاطفةُ بحزفٍ أو من دونِ حَرْفٍ، متماثلةٌ في الفصيحةِ النحويّةِ). ونلجأ إلى هذه القاعدةِ عندما نتجاوزُ الجُمْلَةَ البسيطةَ، فتظهرُ لدينا تَمَمَاتٌ للاسمِ المُسْنَدِ إليه وأخرى للفعلِ

المُسْنَدِ، أو في حال قيام عِدَّةٍ جُنُثٍ بِفِعْلٍ واحدٍ نحو قولنا: (جاءَ زيدٌ وعمرو)، أو جُنْثَةٌ واحدة قامت بعدَّةِ أفعالٍ، نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، إذ نلاحظُ عَطْفَ الأسماءِ على الأسماءِ والأفعالِ على الأفعالِ والصفاتِ على الصفاتِ، ومثالُ ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿سَيِّحُ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ (الأعلى: ١-٤).

هذه الآياتُ الكريماتُ جاءتْ بِنَسَقٍ مُشَابِهٍ لِنَسَقِ قولنا: (قامَ زيدٌ الجميلُ والكريمُ والشجاعُ)، ففي هذا النَسَقِ يكون (القائمُ) شخصًا واحدًا له ثلاثُ صفاتٍ: (الجمالُ والكرمُ والشجاعةُ)، أمَّا إذا وَضَعْنَا بعدَ اسمِ الذاتِ (زيد) حَرْفَ عَطْفٍ فقلنا: (قامَ زيدٌ والجميلُ والكريمُ والشجاعُ)، فإنَّ العَطْفَ الأولُ يُحوِّلُ الصِّفَةَ (الجميل) إلى ذاتٍ، وكذلك تتحوَّلُ الصِّفَتانِ إلى ذاتينِ بِسَبَبِ العَطْفِ، فيُصبحُ القائمونَ أربعة.

ويُمكنُ توسيعُ قاعدةِ العَطْفِ لدراسةِ تنمَّاتِ الفِعْلِ (المفاعيل السبعة)، وتنمَّاتِ الاسمِ الثمانية بالآتي:

١- تنمات المسند النكرة (الفعل/ الخبر):

وهي التي تُعْطَفُ على الفِعْلِ فتخدمه أولاً وتخدمُ الاسمَ ثانيًا. وتكوِّنُ ما يُسمَّى بـ(المفاعيل السبعة) وهي أخبارٌ ثانويَّةٌ منصوبةٌ دلالةً على علاقتها القويَّةِ بالفِعْلِ، وقد تُجرُّ للتوكيدِ، وبِضْمَنِها الحالُ وهو وَصْفٌ للاسمِ المُتَلَبِّسِ بالفِعْلِ فقولنا: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، (راكبًا) وَصْفٌ لزيدٍ في أثناءِ المَجِيءِ، وَيَصِفُ المَجِيءَ بأنَّه: (مَجِيءٌ ركوبٍ وليسَ بِمَجِيءٍ مَشِيٍّ)، وتُعَدُّ الحالُ خبرًا ثانيًا، ومن هنا وجبَ تنكيُّرُها لفظًا وفي ذهنِ المُتَلَقِّي. وتظهرُ معطوفاتُ الفِعْلِ المُسْنَدِ في قولنا الجامع لها: (شربْتُ/ وخالداً قهوةً واقفينِ أمامَ الدارِ مساءً لإقناعه بالسفرِ شربًا سريعًا) الموضَّح بالجدول الآتي:

الجملة	مفعول معه	مفعول به	حال	مفعول فيه		مفعول بالجر	مفعول مطلق
				مكاني	زمني		
شربْتُ	وخالداً	قهوةً	واقفينِ	أمامَ الدارِ	مساءً	بالسفرِ	شربًا سريعًا
	١	٢	٣	٤		٦	٧

الملحوظ أننا كلما تقدّمنا شمالاً انّصحت علاقة المفاعيل بالفعل أكثر، وتبلغ ذروة العلاقة باستعمال المفعول المطلق، الذي يحتاج إلى نشاطٍ تأويليٍّ لبيان علاقته بالاسم بتقديره حالاً: (شربنا مُسرّعين) على قالب: (شربنا واقفين)، إذ تتّضح هياتان لصاحب الحال، ولو أنّ الحال الثانية أضعف من الحال الأولى، ولكنها موجودة.

ونلاحظ وجود سبعة أخبارٍ تتّمتّ للخبر الأصلي العُمدة: (شرب)، والأخبار نكراتٌ في ذهن المُتلقّي، ولا يغرّتك أنّ بعضها جاء بهيأة الجنب نحو: (خالد، القهوة)، فهاتان الجبتان نكرتان في ذهن المُتلقّي؛ لأنّ المُتلقّي قد علّم بالإسناد الأصلي وهو: (شربت) بإسناد الفعل إلى فاعله (ضمير المُتكلم)، ولكنه لم يعلم أشربت وحدك أم مع شخصٍ آخر؟، فأخبره المُتكلم أنّه (شرب مع خالد)، كذلك علّم المُتلقّي أنّك شربت مع خالد ولكنه لم يعلم الشيء المشروب، هو الماء أو العصير أو القهوة...؟، فأخبره المُتكلم أنّه: (شرب مع خالد القهوة). كذلك جاءت الحال: (واقفين) خبراً عن أنّ الشرب كان شرب وقوفٍ وليس شرب جلوسٍ، وتّضح خدمة الفعل أكثر إذا جاءت الحال مصدرًا، في قولنا: (جاء زيد ركضًا).

وكذلك جاء ظرفًا الزمان والمكان خبرين لتحديد زمان الفعل الأصلي ومكانه، ثمّ سأل المُتلقّي عن سبب الشرب؟ فقلت: (إقناع خالد)، ولم يعلم بمتعلق الإقناع فقلت له: (إقناع خالد بالسفر)، إذ عدّيت فعل الإقناع إلى مفعوله بـ(الباء)، ولم يعلم المُتلقّي أنّ معنى (الشرب) حقيقة مؤكّدة أم تذوقٍ فحسب، فقلت له: (شربت شربًا)، كما قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، إذ نفى المفعول المطلق (تكليماً) مجازية الفعل.

نستنتج ممّا تقدّم أنّ المفعولات تتضمّن كلّها معنى ملابسة الفعل كالاتي:

- أ- المفعول معه: (خالدًا) يلبس الشرب بالمصاحبة.
- ب- المفعول به: (قهوة)، يلبس الشرب بالاستهلاك. وفي: (ضربت زيدًا) تظهر ملابسة وقوع أثر فعل الضرب بالمفعول (زيدًا)، وفي قولنا: (أعطى زيد الفقير درهمًا)، تظهر ملابسة الفعل (أعطى) بين الفاعل

والمفعولين: (الفقير يزهماً) بالمداولة: زيدٌ مُعطيٌ والفقيرُ آخذٌ، وزيدٌ المُعطيُّ والدِّرهمُ مُعطيٌّ، قال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): ((إذا تعدى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: "أعطيتُ زيداً يزهماً" فالأصلُ تقديمُ "زيد" على "درهم"؛ لأنه فاعلٌ في المعنى؛ لأنه الآخذُ للدرهم))^(٤٠).

ج- الحال: (واقفين) تلابس فعل الشرب من حيث تخصيصه بأنه شرب وقوف وليس بشرب جلوس، وسواءً كانت الحالُ مُفردةً أم جُملةً فقد اشترطَ النحاة والبلاغيون العربُ خبريتها، قال الجرجاني: ((الخبرُ ينقسمُ إلى خبرٍ هو جزءٌ من الجُملةِ لا تتمُّ الفائدةُ دونهُ، وخبرٌ ليس بجزءٍ من الجُملةِ، ولكنه زيادةٌ في خبرٍ آخرٍ سابقٍ له. فالأولُ خبرٌ المبتدأ كـ "مُنطلق" في قولك: "زيدٌ مُنطلقٌ" ... والثاني هو الحالُ كقولك: "جاءني زيدٌ راكباً"، وذلك لأنَّ الحالَ خبرٌ في الحقيقة... ألا تراك قد أثبتَّ الركوبَ في قولك: "جاءني زيدٌ راكباً" لزيدٍ؟ إلا أنَّ الفرقَ أنَّك جئتَ به لتزيدَ معنَى في إخبارك عنه بالمجيءِ، وهو أن تجعلهُ بهذه الهيئة في مجيئه))^(٤١)، أي أنَّ المُتكلمَ قصدَ تَحْصِيصَ المَجِيءِ بالركوبِ من دون سائرِ المَجِيئاتِ الأخرى، وهو المعنى المقصودُ.

ولما كانتِ الحالُ وصفاً مؤقتاً في أثناءِ الفعلِ، اختلفتْ عن الصِّفَةِ وشابَهتِ الظَّرْفَ، لتوحدُها مع الفعلِ بزمانِ الجُملةِ الأصلِ، إذ تُحوَّلُ الحالُ زمنَ الفعلِ الماضي: (جاء) إلى زمنِ التلقُّظ: (هنا- الآن)، قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): ((قولك: "جاء زيدٌ راكباً"، أنَّ المَجِيءَ الذي هو مضمونُ العاملِ واقعٌ وقتَ الركوبِ الذي هو مضمونُ الحالِ، ومن ثمَّ قيل: إنَّ الحالَ تشبه الظَّرْفَ في المعنى))^(٤٢)، حتى لو جاءتِ الحالُ مُحدَّدةً بألفاظِ الزمنِ الدالَّةِ على الماضي، نحو: (جاء زيدٌ راكباً أمس)، فإنَّها تُصبحُ حكايةً حالٍ ماضويةً، لذلك يتَّجِدُ زمنُ الفعلِ الأصلي مع الحالِ التي تردُّ فيها ألفاظٌ تشيرُ إلى المُستقبلِ، فنقول: (سيجيئُ زيدٌ راكباً غداً)، ولا يجوزُ: (جاء زيدٌ راكباً غداً).

د- المفعولُ فيه: (مساءً أمامَ الدارِ) ظرفاً زمانِ الشُّربِ ومكانهِ، إذ وَقَعَ الشُّربُ فيهما، فهما يُلابسانِ الفعلَ

بالاستقرار فيه.

هـ- المفعول لأجله: (لإقناعه) يُلابِسُ سَبَبَ فِعْلِ الشُّرْبِ.

و - المفعول بحَرْفِ الجَرِّ: (بالسفرِ)، إِذْ تَعَدَّى فِعْلُ الإِقْنَاعِ إِلَى السَّفَرِ بِحَرْفِ الجَرِّ (الباءِ)، وَأَصْلُ الكَلَامِ: (أقنعتُ زيدًا السفرَ)، وَتَنَصَّحُ فِعْلِيَّةُ المَصْدَرِ: (السفرِ) إِذَا أَرَجَعْنَاهُ إِلَى غيرِ المؤوَلِ: (أقنعتُ زيدًا أَنْ يُسافرَ).

ز - المفعول المطلق: (شربًا سريعًا)، يلابِسُ المفعول المطلق المسند (شرب) بتوكيده، وربّما ناب عن الفعل والفاعل والمفعول قال سيبويه: ((إنك تقول للسائل عن تفسير: "سَقِيًا وَحَمْدًا": إِنَّمَا هُوَ: "سَقَاكَ اللهُ سَقِيًا"، وَ"أَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا"، وَتَقُولُ: "حَمْدًا" بَدَلًا مِنْ "أَحْمَدُ اللهُ"، وَ"سَقِيًا" بَدَلًا مِنْ "سَقَاكَ اللهُ..."))^(٤٣).

٢- تَنَمَّاتُ المسند إليه المعرفة (المبتدأ/ الفاعل):

قَوْلُنَا الجَامِعِ لَتَنَمَّاتِ الاسمِ هُوَ: (جاءَ خالدٌ/ وزيدٌ أبو عمرو الطويلُ، ابنُهُ نَفْسُهُ متصِيبًا عَرَقًا عشرين مرةً راكبين)، وبيان ذلك بالجدول الآتي:

فعل فاعل	عطف نسق	عطف بيان	صفة	بدل	إضافة محضة	توكيد معنوي	تمييز		حال
							جُمْلَةٌ	مفرد	
جاء خالدٌ	وزيدٌ	أبو عمرو	الطويل	ابنُهُ	عمرو	نفسُهُ	عَرَقًا	مرةً	راكبين
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		٨

هذه التَنَمَّاتُ تُعْطَفُ عَلَى الاسمِ فَتُحْدِثُ مِنْ حَيْثُ تَحْدِيدِهِ، أَكْثَرُ مِمَّا تَحْدِثُ الفِعْلَ، وَتَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

أ- خمسُ تَنَمَّاتٍ تَحْدِثُ الاسمَ مِنْ حَيْثُ تَحْدِيدِهِ، وَهِيَ التَّوَابِعُ: (عطف النسق، عطف البيان، الصفة، عطف البدل)، وَعَلامَتُهَا اللُّغَوِيَّةُ أَنَّ حَرَكَتَهَا الإِعْرَابِيَّةَ تَابِعَةٌ لِحَرَكَتِ الأَسْمَاءِ المَعَارِفِ المَشْتَرَكَةِ بَيْنِ طَرَفِي الإِتِّصَالِ، بِوصفِهَا جُثَّتًا يُشَارُ إِلَيْهَا فِي الخَارِجِ.

أما الإِضَافَةُ المَحْضَةُ فَهِيَ نِسْبَةٌ تَقَعُ بَيْنَ اسْمَيْنِ تُوجِبُ جَرَّ الثَّانِي، الَّذِي يَكُونُ إِمَّا مَعْرِفَةً فَيَتَمَّ تَعْرِيفُ

المُضَافِ: (أبو عمرو)، ونحو: (كتابُ زيدٍ على المنضدة)، أو يأتي نكرةً فَيُخَصِّصُ المُضَافُ، نحو: (كتابُ نَحْوٍ على المنضدة).

ووظيفة هذه التتمات إزالة التباس الاسم بأسماءٍ أخرى في ذهن المُتَلَقِّي، كأن يكون لدينا ثلاثة عمالٍ تسموا بـ(زيد) وتكنى اثنان منهما بـ(أبي عمرو)، وكان أحد المُكَنِّيِّين بـ(أبي عمرو) طويلاً والآخر قصيراً، وأراد المُتَلَقِّمُ أَنْ يُخَبِّرَ عن أحدِ الزيدِين المُكَنِّيِّين بـ(أبي عمرو) ولم يأتِ هو بل ابنه، فيقول للمُتَلَقِّي: (جاء زيدُ أبو عمرو الطويل، ابنه)، وتَبَيَّنَ التَّمَاتُ التي تخدم الاسم وحده في التحليل الآتي:

نوع العطف	الحدود	الوظيفة
عطف بيان	اسم ذات + اسم آخر للذات نفسها	تحديد الذات
عطف بدل	اسم ذات + اسم جزء منها أو كلها	تحديد الذات
عطف صفة	اسم ذات + صفة من صفاتها.	تحديد الذات

ب- ثلاث تَمَمَاتٌ تَحْدِمُ الاسمَ والفعلَ معاً: (التوكيد المعنوي، وتمييز الجملة والمفرد، والحال)، وهي وحداتٌ نحويَّةٌ تَحْمِلُ مَعْنَى الفِعْلِ، وتفصيلُ ذلك بالآتي:

- توكيدُ الاسمِ، بألفاظ: (نفسه، كلهم، كلهم جميعاً)...الخ، وعلاماتُ التوكيدِ الإعرابيَّةِ إمَّا تابعَةٌ إذا اتَّصَلَتْ بِضَمِيرٍ اقْتِصَادٍ لغويٍّ نحو (الهاء) في (نفسه، كلهم...الخ). أو تَسْتَقِلُّ بِحَرَكَةِ النَّصْبِ إذا لم تَتَّصِلْ بالضَّمِيرِ، فتؤدِّي معنيين: بيانُ هيأةِ الفِعْلِ: (جاءَ الطَّلَبُ جميعاً) وهو مَجِيءٌ جماعيٌّ، وهيأةُ الاسمِ بتأويل: (جاءوا مُجْتَمِعِينَ).

- تمييزُ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ: تمييزُ المُفْرَدِ هو بيانُ فِعْلِ العَدِّ المُجَرَّدِ، الذي يَحْتَاجُ إلى مُمَيِّزٍ، فَعِنْدَمَا نقول: اشترَيْتُ عشرين...، فلا بدَّ أَنْ تُمَيِّزَ المَفْعُولَ المُجَرَّدَ بِمَحْسُوسٍ فنقول: (قَلَمًا) يُزِيلُ الابهامَ عن العَدِّ المُجَرَّدِ في ذهنِ المُتَلَقِّي، وعلامةُ تمييزِ العَدِّ الإعرابيَّةِ لها أحكامٌ مختلفةٌ، ولكنَّها مُسْتَقَلَّةٌ غير تابعةٍ للاسم.

أما تمييزُ الجُمْلَةِ فيأتي عندما نُسْنِدُ فِعْلاً لِفَاعِلٍ لا يَنْسَجُمُ مَعَهُ دَلَالِيًّا، نَحْوَ قَوْلِنَا: (سَمِنَ الحَقْلُ!)، فَلَا يَدُّ مِنْ تَمْيِيزِ الفَاعِلِ المَجَازِيِّ مِنَ الفَاعِلِ الحَقِيقِيِّ المَنْصُوبِ: (دَجَاجًا)، فَتَصْبِحُ الجُمْلَةُ: (سَمِنَ الحَقْلُ دَجَاجًا)، وَعَلَامَةٌ فِعْلِيَّةٌ هَذَا التَّمْيِيزِ تَأْتِي مِنَ نَصْبِهِ وَاسْتِقْلَالِهِ عَنِ الاسْمِ بِالحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ.

-الحالُ التي تَخْدُمُ الاسْمَ مِنْ حَيْثُ أَنْ تَصِفَهُ بِوَصْفٍ مُؤَقَّتٍ، نَحْوَ قَوْلِنَا: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، (زَيْدٌ) هُوَ صَاحِبُ الحَالِ الَّذِي وَصَفْتَهُ الحَالُ بِأَنَّهُ رَاكِبٌ فِي أَثْنَاءِ المَجِيءِ.

المطلب السابع: قاعدة إسناد ظرف المكان إلى الجثث والأحداث، وظرف الزمان إلى الأحداث:

تتحدث هذه القاعدة عن ظرفي المكان والزمان عندما يأتیان في مَوْقِعِ المُسْنَدِ: (الفعل/ الخبر)، فإنَّ ظَرْفَ المَكَانِ يُسْنَدُ إِلَى الأَحْدَاثِ (المصادر) والجُثَثِ، نَحْوَ قَوْلِنَا: (في المَدِينَةِ اِحْتِقَالٌ)، و(في المَدِينَةِ زَيْدٌ)، أَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَيُسْنَدُ إِلَى الأَحْدَاثِ فَقط، إِذْ نَقُولُ: (في المَسَاءِ اِحْتِقَالٌ، أَوْ اِلْحْتِقَالُ)، وَلَا نَقُولُ: (في المَسَاءِ زَيْدٌ). وَالجَدْوُلُ الآتِي يُوضِّحُ حُلُولَ هَذِهِ القَائِمَةِ محلَّ الفِعْلِ المُسْنَدِ النَكْرَةِ، وَلَكِي نَعْرِفَ كَيْفَ صَارَ اسْمُ المَكَانِ وَالزَّمَانِ فِعْلاً، يَجِبُ عَلَيْنَا تَأْوِيلُهُمَا بِاسْمِ المَشْتَقِّ اسْمِ الفَاعِلِ (مستقر):

فعل/ مسند	فاعل/ مسند إليه	وصف المسند	الزمن	التأويل
في الدارِ	زَيْدٌ	ظرف مكان	مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوت الوصف على موصوفه.	سنة؛
أمام الدارِ	زَيْدٌ			
عندك	زَيْدٌ			
في الدارِ	احْتِقَالٌ			
في السوقِ	البَيْعُ			
يومَ الخُميسِ	البَيْعُ			
في النهارِ	الِقِتَالُ			

التأويل	الزمن	وصف المسند	فاعل/ مسند إليه	فعل/ مسند
		ظرف زمان	الامتحان	الساعة
			الهلال	الليلة

نلاحظ أنّ الظرف المؤدّي وظيفة الفعل يأتي منصوبًا تارةً، أو يأتي بهيأة الجارّ والمجرور شكلاً، ولكن يبقى معناه ظرفاً؛ لأنّ الجارّ والمجرور شكلاً وليس معنًى؛ لذلك حين نُعرب الظرف (الجارّ والمجرور) نقول: (ظرف جاء بهيأة الجارّ والمجرور).

ونلاحظ أيضاً اختلاف فاعل ظروف الزمان، إذ لا يأتي إلا من الأحداث المصادِر؛ لأنّ لا فائدة من قولنا: (يوم الخميس زيد)، أو (في النهار زيد)، أو (الساعة زيد)، أو (الليلة زيد)، في حين تقبل ظروف المكان الإسناد إلى الجُثث نحو (زيد) وإلى الأحداث نحو (احتفال)، قال أبو علي الفارسي: ((وتقول: متى الخروج؟، ومتى الصباح؟، ولا يجوز متى زيد؟، كما لا يجوز "زيد يوم الجمعة"؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجُثث، وظروف الأمكنة تتضمن الأحداث والجُثث))^(٤٤). أمّا في جملة: (الليلة الهلال) ف(الهلال) ليس بجُثّة؛ لأنّه مُضاف إليه حلّ محلّ المُضاف الذي هو حدّث، والتقدير: (الليلة طلوع الهلال)، وهو ما سنوضحه لاحقاً بالتفصيل.

المبحث الثاني: تطبيقات القواعد الكلية المميزة للمسند من المسند إليه:

يسعى هذا المبحث إلى توسيع التطبيقات لعدد من القواعد الكلية؛ لأنّنا اكتفينا في المبحث الأول بضرب أمثلة قليلة تُوضّح النّظر المجرّد، وتقلّنا بين القواعد الكلية السبع سريعاً حتى تُدرّك مُجمّعة، وأخرنا توسيع التطبيق إلى هذا المبحث، الذي سنقسمه على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تطبيقات قاعدة الإحلال على إسناد الظروف وأسماء الأشياء:

سبق أن قلنا في القاعدة الكلية السابعة، إنّ ظرف المكان يُسند إلى الجُثث والأحداث، وظرف الزمان لا يُسند إلا إلى الأحداث فقط، ومع ذلك يُمكن قبول جملة: (يوم الخميس زيد)، إذا أردنا معنى المصدر في

ظَرَفِ الزَّمَانِ بِحَسَبِ المَقَامِ، كأن يكون المَعْنَى: حصول زواج زيد، أو عودة زيد يومَ الخميسِ من السفرِ. ومَعْنَى المَصْدَرِ يَتَضَمَّنُ حركةَ الفِعْلِ التي تتناسبُ مع حركةَ الزمانِ؛ لأنَّ الزمانَ مقياسٌ للحركة، بخلاف قولِ ابنِ السراجِ: ((لا يجوزُ أن تقولَ: "زيدُ يومَ الخميسِ"، ولا "عمرو في شهر كذا"؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا تتضمَّنُ الجُنْتَّ، وإنَّما يجوزُ ذلك في الأحداثِ نحو: الضربُ والحمدُ، وما أشبه ذلك. وعلَّةُ ذلك أنَّك لو قلتَ: "زيدُ اليومَ" لم تكن فيه فائدةٌ؛ لأنَّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرِكَ من اليومِ، إذ كانَ الزمانُ لا يتضمَّنُ واحدًا دون الآخر، والأماكنُ يُنقلُ عنها فيجوزُ أن تكونَ حَبْرًا عن الجُنْتِ [المُسندُ إليها] وغيرها كذلك...))^(٤٥).

ولا نوافقُ ابنَ السراجِ وغيره على عدِّ اسمِ الزمانِ مُخَصَّصًا لحلولِ الأحداثِ فيه دائماً، إذ مكَّنَتنا اللغةُ من تقطيعِ الزمانِ إلى جُنْتٍ، فقسمتهُ على دقائقٍ وساعاتٍ وأيامٍ وأسبوعٍ وعقودٍ وقرونٍ إلى غير ذلك، وهي جُنْتٌ معرفةٌ مُشتركةٌ بين طرفي الاتصال؛ لذلك نقولُ: (اليومُ هو الأربعاءُ، وليس بالخميسِ)، فأصبحَ الإسنادُ مُفيدًا، كذلك يُمكنُ أن تحلَّ جُنَّةٌ شَخْصٍ في ظرفِ الزمانِ، نحو قولنا: (سببويه في القرن الثاني الهجري)، بمَعْنَى عاش فيه، و(زيدُ يومَ الخميسِ)، بمَعْنَى يتزوج، أو يُسافر... الخ.

هكذا يمكنُ حلُّ مُشكلةِ جُملةٍ: (الليلةُ الهلالُ)، ف(الهلالُ) جُنَّةٌ تحتلُّ حَبْرًا في المكانِ كما يحتلها (زيدُ)، لكنَّ المُتكلِّمَ حذفَ الحدِّثَ وأقامَ المُضَافَ إليه محلَّه، والتقديرُ هو: (الليلةُ/ أتوقَّعُ ظهورَ الهلالِ)، كذلك يمكنُ أن نقولَ: (الليلةُ زيدُ) ونحن نقصدُ زواجَ زيدٍ، أو سفره، أو الافراجَ عنه إذا كانَ مَسْجُونًا... الخ؟ قال ابن السراجِ ناقضًا رأيه السابق: ((فإنَّ قال قائلٌ فأنتَ قد تقولُ: "الليلةُ الهلالُ"، والهلالُ جُنَّةٌ، فمن أين جازَ هذا؟ فالجوابُ في ذلك: أنَّك إنَّما أردتَ الليلةَ حدوثُ الهلالِ؛ لأنَّك إنَّما تقولُ ذلكَ عند توقُّعِ طُلوعه، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: "الشمسُ اليومَ، ولا القمرُ الليلةَ"؛ لأنَّه غيرُ مُتوقِّعٍ، وكذلك إن قلتَ: "اليومُ زيدُ"، وأنتَ تُريدُ هذا المَعْنَى [التوقُّع] جازَ. وتقولُ: "أكلَ يومٍ لك عهدٌ؟"؛ لأنَّ فيه مَعْنَى المُلكِ. ويومَ الجمعةِ عليك ثوبٌ، إنَّما جازَ ذلكَ لاستقرارِ الثوبِ عليك فيه))^(٤٦).

كذلك تحصلُ الفائدةُ إذا تضمَّنَ الكلامُ علاقةً مساواةً بين جُنْتَيْنِ من أسماءِ الزمانِ يُشار إليهما في الخارجِ

قبل دخولهما في جُمْلَةٍ، نحو قولنا: (القرنُ مائةُ عامٍ)، و(الأسبوعُ سبعةُ أيامٍ)، ف(القرنُ، وسبعةُ أيامٍ) مبتدآن معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال، و(مائةُ عامٍ، وسبعةُ أيامٍ) مُسْنَدَانِ خبرانِ نكرةٌ في ذهنِ المُتَلَقِّي، والرابطُ بينهما الفِعْلُ المُسَاعِدُ المَحذُوفُ الذي يَدَلُّنا على الخَبَرِ النكرةِ، وتقديرُ الكلامِ: (القرنُ يساوي مائةَ عامٍ)، (الأسبوعُ يساوي سبعةَ أيامٍ)، والأخبارُ جُثَّتْ زمانيةً حَلَّتْ في جُثَّتْ زمانيةً أخرى، وهو خِطَابٌ لِمَنْ لا يعرفُ عَدَدَ أعوامِ القرنِ، ولا يعرفُ عَدَدَ أيامِ الأسبوعِ.

وقد تناول سيبويه هذا الموضوعَ بعمقٍ أكثر من تناول ابن السراج، إذ أعطى معنىً لحركة نَصْبِ ظَرْفِ الزمانِ وجِزِهِ من جهةٍ، ومعنىً لرفعه من جهةٍ أخرى، قال: ((وأما الوقتُ والساعاتُ والأيامُ والشهورُ والسنونُ، وما أشبه ذلك من الأزمنةِ والأحيانِ التي تكون في الدهر فهو قولك: "القتالُ يومَ الجمعة"، إذا جعلت: "يومَ الجمعة" ظرفاً، و"الهلالُ الليلةَ". وإنما انتصبا؛ لأنك جعلتهما ظرفاً، وجعلت القتالَ في يومِ الجمعة، والهلالَ في الليلة... التقديم والتأخير في ذلك سواءً، وإن شئت رفعت فجعلت الآخرَ الأول...))^(٤٧).

ويقصدُ سيبويه بتسوية التقديم والتأخير في الجُمْلَةِ التي مُسْنَدُها ظرفِ زمانٍ منصوب، أنَّ هذه الجُمْلَةُ جُمْلَةٌ حَرَكَه أَدَاثٌ تجري في الزمانِ في كلِّ الأحوالِ، بفارقٍ هو أنَّ قولنا: (القتالُ الساعةَ)، هي جُمْلَةٌ اسميَّةٌ قُدِّمَ فيها الفَاعِلُ على فاعله، إذ يُعْرَبُ (القتالُ) فاعِلاً مُقَدِّماً للحَصْرِ، بِمَعْنَى القتالِ واقِعٌ في هذه الساعةِ ومنفي عن غيرها.

أما جُمْلَةُ: (الساعةُ القتالُ) فهي جُمْلَةٌ فعليَّةٌ على نَسَقِ: (فعل + فاعل)، تَعْيُدُ في إثباتِ وقوعِ القتالِ في الساعةِ ولا تُعْرَضُ لغيرها بإثباتِ أو نفي، وتُعْرَبُ (الساعةُ) فعِلاً بِمَعْنَى (مستقر) فاعِلهُ (القتال).

أمَّا رَفْعُ الظَّرْفِ، فمِمَّا كُنَّا من تحويلِ الظرفِ إلى (جُثَّةٍ)، بِمَعْنَى (الساعةُ التي نحن فيها الآن)، فتصبحُ معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصالِ أسوَةً بالفَاعِلِ المعرفةِ بين طرفي الاتصالِ قبلَ تفعيلِ المقامِ، ما يجعلُ قاعدةً: (إذا تَسَاوَى رُكْنَا الجُمْلَةَ بالتكثيرِ والتعريفِ اللغويين، يكونُ الأولُ هو المبتدأ، والجُمْلَةُ اسميَّةٌ لا محالةً، ما لم تُسَبِّقْ بنفي أحدِ طرفيها) هي الصالحةُ لتمييزِ الأولِ بأنه مسندٌ إليه؛ لأنَّ العربيَّةَ تحفظُ للاسمِ

المعرفة شكلا الموقع الأول في هذه القاعدة، فيكون الأول مبتدأ مُسندًا إليه. وَحَسَبِ قَاعِدَةِ التَّوَاسِمِ المتبادل (يكون ما يلي المبتدأ هو الخبرُ النكرة في ذهنِ المُتَلَقِّي مَهْمَا كان شكله اللغوي)، والجُمْلَةُ في هذه الحالة تكون اسميةً دائمًا.

وعلى هذا الأساس تُصَبِحُ جُمْلَةُ رَفَعِ الظرفِ مُشَابِهَةً لَجُمْلَةِ: (هَذَا أُمَّ عَمْرُو)، أي: (تُكْتَبِي أُمَّ عَمْرُو)، وكلا طرفي الإسنادِ معرفةً لغويةً يُشارُ إليها في الخارجِ قبلَ تفعيلِ سياقِ التَّوَاصُلِ، وإذا فَعَلْنَا السِّيَاقَ يُصَبِحُ الرُّكْنُ الثاني نكرةً في ذهنِ المُتَلَقِّي، ولابدَّ أن نَضَعَ بين الطرفين ضميرَ الرِّبْطِ النكرة (هو) الذي يدلُّنا على تنكيرِ الخبرِ، أو الفعلِ المُسَاعِدِ (يُسَمَّى).

وأمثله ظرفِ الزمانِ المرفوعِ قولنا: (اليومُ السبتُ)، (اليومُ الأحدُ)، (اليومُ الاثنانِ)... الخ، عندَ مُحَاطَبَةِ متلقٍ لا يعرفُ اسمَ اليومِ الذي يحلُّ فيه. ويُعَرَّبُ: (اليومُ) مبتدأ معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال؛ لأنَّ كليهما يحلان في اليومِ ويُشيران إليه في الخارجِ، لكنَّ المُتَلَقِّي لا يعرفُ اسمَ هذا اليومِ أهو: السبتُ أم الأحدُ أم الاثنانِ... الخ، فأخبره المُتَكَلِّمُ: (اليومُ يُسَمَّى كذا)، والتتكيرُ ليس في لفظة: (السبت، الأحد، الاثنانِ... الخ) بل بتسميةِ اليومِ المُلتبسةِ في ذهنِ المُتَلَقِّي.

أما إذا حَصَلَ تَقْدِيمٌ وتَأخِيرٌ وقلنا: (السبتُ اليومُ)، فينقلِبُ المَعْنَى رأسًا على عقبٍ، إذ يُصَبِحُ (السبت) هو المعرفةُ المشتركةُ بين طرفي الاتصال، ويُصَبِحُ (اليومُ) خبرًا نكرةً في ذهنِ المُتَلَقِّي يُمكنُ إثباته ونفيه، والتقديرُ: (السبتُ هو اليومُ، وليس غداً أو أمس).

كذلك الحال في جُمْلَةِ: (الليلةُ الهلالُ)، (الليلةُ) مبتدأ معرفةً مشتركةً جُنَّةً يُشيرُ إليها طَرَفًا الاتصال، أو يحلان فيها، فيكون (الهلال) نكرةً في ذهنِ المُتَلَقِّي، ولابدَّ من تقديرِ فِعْلِ مُسَاعِدٍ قبله فيكون التقديرُ: (الليلةُ طلوعُ الهلالِ)، أما إذا حَصَلَ تَقْدِيمٌ وتَأخِيرٌ: (الهلالُ الليلةُ) ف (الهلالُ) جُنَّةً يُشارُ إليها في الخارجِ معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال، ويكون المُسندُ النكرةُ في ذهنِ المُتَلَقِّي: (الليلةُ)، ولابدَّ من تقديرِ فِعْلِ مُسَاعِدٍ قبله، فيكون التقديرُ: (الهلالُ مستقرُّ في الليلة).

ولا يكون هذا في حال نَصْبِ الظَّرْفِ؛ لأنَّ النَّصْبَ عَلامَةُ الفِعْلِ، فلا يكونُ الظَّرْفُ إلاَّ مُسَنِّدًا نكرةً تَقَدَّمَ أم تأخَّرَ، وقد أشارَ سيبويه إلى أنَّ (اليومَ) لا يُنْصَبُ وَيُصْبِحُ فِعْلاً بِحَاجَةِ إلى فَاعِلٍ إلاَّ مع (الجمعة والسبت)، لتضمَّنهما مَعْنَى المَصْدَرِ: (الاجتماع والراحة)، ف(اليومَ الجمعةُ = اليومَ الاجتماعُ)، و(اليومَ السبتُ = اليومَ الراحةُ)، كما نقول: (اليومَ الامتحانُ) (فعل + فاعِل) والجملة فعلية، قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ((لم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلاَّ الرفع، وإنما ذلك لأنَّ الجمعة بمَعْنَى الاجتماع، والسبت بمَعْنَى الراحة، فهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: اليوم القتال، فأما اليومُ الأحدُ فبمنزلة اليوم الأول...))^(٤٨).

أما في حالِ رَفْعِ الظَّرْفِ المَعْرَفِ لَعَوِيًّا (الليلة/ اليوم...)، فإنه إذا تَقَدَّمَ يُصْبِحُ مَبْتَدَأً مَعْرِفَةً مُشْتَرَكَةً، وإذا تأخَّرَ يُصْبِحُ نكرةً في ذهنِ المُتَلَقِّي؛ لأنَّ المَوْقِعَ الأَوَّلَ مَحْفُوظًا للمبتدأ المَعْرِفَةَ المُشْتَرَكَةَ بين طرفي الاتِّصَالِ، بمَعْنَى أنَّ التَّقْدِيمَ والتَّأخِيرَ مع الرَّفْعِ يَقْلِبُ المَعْنَى رَأْسًا على عَقِبٍ، وهو مَقْصُودُ كلامِ سيبويه: (في رَفْعِ الظَّرْفِ يُصْبِحُ الأَوَّلُ هو الأخرُ)، وتُصْبِحُ الجُمْلَةُ حينئذٍ اسْمِيَّةً في كلِّ الأحوال؛ لأنَّ رَفْعَ الظَّرْفِ يجعله أكثرَ تَمَكَّنًا في الاسميَّةِ المُشارِ إليها في الخارج؛ لذلك يمكنُ استعماله: في مَوْقِعِ (الفاعل والمفعول) كمعرفةٍ مشتركةٍ بين طرفي الاتِّصَالِ نحو قولك: (أهلكك الليل والنهار)، و(استوفيت أيامك)، وإذا أردتَ فِعْلِيَّةَ ظَرْفِ الرِّمَانِ دائِمًا نقولُ: (أهلكك الليل والنهار)، أي جريانها وحركتها عليك، ونقول: (عهدي به قريبًا)^(٤٩)، (قريبًا) يتضمَّنُ مَعْنَى فِعْلِ الاقترابِ.

وينطبق ما قلناه في استعمالِ ظَرْفِ الرِّمَانِ على ظَرْفِ المَكَانِ أيضًا في حَالِتي النَّصْبِ والرَّفْعِ، فإذا نُصِبَتْ ظُرُوفُ المَكَانِ: (تحت، فوق، أمام، يمينك، يسارك)، أو جُرَتْ بِحَرْفِ الجَرِّ: (في، الباء) في قولنا: (في الدارِ زيدٌ)، و(بالقربِ مني زيدٌ)، فإنَّها تُصْبِحُ مُسَنِّدَاتٍ (أفعالاً) تَقَدَّمَتْ أو تأخَّرَتْ، فأسحَّةُ المَجَالِ لتقديمِ المُسَنِّدِ إليه المَعْرِفَةَ المُشْتَرَكَةَ للحَصْرِ في الجُمْلَةِ الاسميَّةِ.

وتتحوَّلُ بعضُ المُفْرَدَاتِ من أسماءِ إلى ظُرُوفِ مَكَانٍ مَنصُوبَةٍ تُعَبِّرُ عن شِخْنَةِ انْفِعَالِيَّةِ، نحو: (منزلة،

وَدَرَج، وَمَقْعَد، وَمَقْعَد) في قولنا: (زَيْدٌ مَنِّي دَرَجَ السَّيْلِ)، و(زَيْدٌ مَنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ)، و(زَيْدٌ مَنِّي مَقْعَدَ الْإِزَارِ)، وذلك إِذَا دَنَا فَلَصَقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ. وكلُّ هذه الاستعمالاتِ الْمَنْصُوبَةِ تُشِيرُ إِلَى حُلُولِ فِي الْمَكَانِ، قال سيبويه: ((هُوَ مَنِّي مَقْعَدَ الْإِزَارِ، فَأَجْرِي هَذَا مَجْرَى قَوْلِكَ: هُوَ مَنِّي مَكَانَ السَّارِيَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَمَاكُنْ، وَمَعْنَاهَا: هُوَ مَنِّي فِي الْمَكَانِ الَّذِي...يَنْزِلُ بِهِ الْوَلَدُ، وَأَنْتَ مَنِّي فِي الْمَكَانِ الَّذِي تَقْعُدُ فِيهِ الْقَابِلَةُ، وَبِالْمَكَانِ الَّذِي يُعْقَدُ فِيهِ الْإِزَارُ، فَإِنَّمَا أَرَادَ [الْمُتَكَلِّمُ] هَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْكَلَامَ. وَجَازَ ذَلِكَ كَمَا جَازَ: "دَخَلْتُ الْبَيْتَ"، وَ"ذَهَبْتُ الشَّامَ"؛ لِأَنَّهَا أَمَاكُنْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَالْمَكَانِ))^(٥٠).

ويُوضِّحُ السِّيرَافِيُّ مَعْنَى هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ الْإِنْفِعَالِيَةِ بِتَقْنِيَةٍ: (هُوَ مَنِّي بِمَنْزِلَةٍ)، وَشَرَحَهَا بِقَوْلِهِ: ((كَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ مَنِّي اسْتَقَرَّ بِمَنْزِلَةٍ، وَالْبَاءُ "و" فِي "بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا تَقُولُ: بِالْبَصْرَةِ، وَفِي الْبَصْرَةِ))^(٥١).

أَمَّا إِذَا رُفِعَ ظَرْفُ الْمَكَانِ فِي قَوْلِنَا: (زَيْدٌ مَنِّي فَرَسَخَانَ)، (زَيْدٌ مَنِّي يَوْمَانَ)، فَإِنَّهُ يُعْبَرُ عَنْ حَقَائِقَ لَا تَتَضَمَّنُ شِحْنَةً أَنْفِعَالِيَّةً، فَهِيَ أَخْبَارٌ تُحَدِّدُ الْمَسَافَةَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ: (زَيْدٌ/ بَعْدَ مَنِّي فَرَسَخَانَ، يَوْمَانَ...)، الْفِعْلُ الْمُسَاعِدُ هُوَ (بَعْدَ مَنِّي)، وَالخَبْرُ الدَّلَالِيُّ: (فَرَسَخَانَ، يَوْمَانَ...)، وَالْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ اسْمِيَّةٌ.

وَالآنَ سَنَحُلِّقُ قَائِمَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَلِيطَةِ مِنْ: أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَأَسْمَاءِ الْأَلَاتِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَنْسُوبَةِ، وَالْعَدَدِ، وَأَسْمَاءِ الْحَيَوَانَاتِ، وَأَسْمَاءِ الْجَمَادَاتِ مَحَلِّ الْمُسْنَدِ (الْفِعْلِ) وَغَيْرِهَا وَنَسْنَدُهَا إِلَى فَوَاعِلِهَا لِتَكْوِينِ جُمْلٍ فَعْلِيَّةٍ مُسْتَمَرَّةٍ الزَّمَنِ، مَوْوَلِينَ الْخَبَرَ بِمَشْتَقٍّ لْغَرَضِ تَوْضِيحِ فَعْلِيَّتِهِ، بِالْآتِي:

فعل/ مسند	فاعل/ نائبه	وصف المسند	الزمن	التأويل
منشأ	زيد	اسم آلة	مستمرّ يشمل جميع	مؤدّ/ اسم فاعل
غزال	زيد	اسم جنس	الأزمنة للدلالة على	رشيقي/ صفة مشبهة
تميمي	زيد	اسم نسب	ثبوت الوصف على	منسوب/ اسم مفعول
سبعة	أهل الكهف	عدد	موصوفه.	معدودون/ اسم مفعول

فعل/ مسند	فاعل/ نائبه	وصف المسند	الزمن	التأويل
هيئات	العقيق	اسم فعل		ميئوس منه/ اسم مفعول
مدرسة	زيد	اسم مكان		عليم/ صفة مشبهة
هذا	زيد	اسم إشارة		مشار إلى جئة

وليس لهذه القائمة نهاية؛ لأنها قابلة لتوليد عدد لا يُحصى من الجمل لم نكن قد سمعناها من قبل، نحو قولنا: (مطرقة زيد)، (مسمار زيد)، (ثلاجة زيد)، (دبابة زيد) إلى غير ذلك مما لا نفهم معناها إلا بتأويله بأحد المشتقات الستة. وتأويل نظرية النحو المقامي يُخرج المعرفة من حيز اللاوعي إلى الوعي، ولا يتدخل في تصميم الكلام كما يتدخل تأويل النحو التقليدي. فتأويل (مسمار زيد) مثلا بمعنى اسم الفاعل (مؤد) يتضمن فائض معنى، وكذلك (غزال زيد) بمعنى الصفة المشبهة (رشيق) يتضمن فائض معنى، ما يجعل هذه الجمل تجمع بين النحو والبلاغة.

ويمكن استعمال قاعدة (الإحلال) لمعرفة تكبير اسم الإشارة: (هذا)، وذلك حين يأتي مؤسساً لجمله ما قبل الحال: (هذا زيد راكباً)، وهذا ما التفت إليه سيبويه فعَدَّ أسماء الإشارة في جملة الحال وضمان الغيبة أسماء مُبْهِمَةً، قال: ((فأما المبني على الأسماء المُبْهِمَةِ فقولك: "هذا عبدُ الله مُنْطَلَقًا"، و"هؤلاء قومك منطلقين"، و"ذاك عبدُ الله ذاهبًا"، و"هذا عبدُ الله معروفًا"... فالمبتدأ مُسَنَدٌ [فعل] والمبني عليه مُسَنَدٌ إليه، فقد عمل "هذا" فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبّه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه "عبدُ الله"؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: "انظر إليه مُنْطَلَقًا"، ف"منطلق" حالٌ قد صار فيها "عبدُ الله"، وحال بين "منطلق" و"هذا" كما حال بين "راكب" والفعل، حين قلت: "جاء عبدُ الله راكباً"، صار "جاء" لـ "عبدُ الله"، وصار "الراكب" حالاً. فكذاك "هذا" ((٥٢)).

ويمثل تحليل سيبويه فهمًا عميقًا للمعنى ولكنّه غير واضح، أمّا تقنية الإحلال فهي أوضح وأسهل، إذ يتضح عمل اسم الإشارة كعمل الفعل عن طريق جدول الإحلال الآتي:

فاعل/ مسند إليه	حال	فعل/ مسند
زيدٌ	راكبًا	جاء
زيدٌ	راكبًا	هذا

إن (جاء = هذا)، وكلاهما فعلٌ مُسندٌ، والجملة فعليةٌ، وتعني: في أثناء الإشارة إلى زيدٍ كان حاله راكبًا، أمّا قبل الإشارة وبعدها فهو جالسٌ أو نائمٌ أو غير ذلك. وغموض هذه الجملة جاء من كون زيدٍ لم يفعل الإشارة كما فعل المَجِيء، بل فعلها المُتكلِّم. ومع ذلك يؤدّي اسمُ الإشارة وظيفة الفعل المُسند الذي يَحْتَاجُ إلى فاعِلٍ هو (زيد).

وقد وَرَدَ على هذا القالب قوله تعالى: ﴿فَضَحِكْتُ... قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود: ٧١-٧٢)، قال بعضُ المفسرين: ((ضَحِكْتُ: حَاصَتْ))^(٥٣)، وأرادت أن تعرف هل تلدُ وحالها عجوزٌ أم ترجعُ شابّةً؟^(٥٤)، أو أتجبُ من المُشارِ إليه وهو في حالِ الشيخوخة أم يرجعُ شابًّا؟ والجوابُ على لسانِ حالِ الملائكة: يرجعُ شابًّا، بعد الإشارة إليه من حيثُ قوة الإنجاب، أما قبل الإشارة إليه فهو لا يُجبُ، والجملة تتضمنُ معنى التعجب.

المطلب الثاني: تطبيقات قاعدة نفي وإثبات المسند (الفعل) وانتفاء نفي المسند إليه:
نفي المُسند وإثباته في الجُمْلِ المُلتبِسةِ الأشكالِ اللغويّة، تقنيةٌ معرفيّةٌ تُحدِّدُ الخَبَرَ مَهْمَا كانَ شكله اللغوي، نحو قولنا: (هندٌ أمٌ عمرو)، فتكون (أمٌ عمرو) نكرةً عندما نَنَمِّكُنْ من نفيها فنقول: (هندٌ تُكْنَى أمٌ عمرو ولا تُكْنَى بأمٍ زيدٍ)؛ لأنَّ النفي لا يَتَسَلَّطُ على الأسماء؛ لذلك يكونُ معنى التكنية مُتَضَمَّنًا في النفي بالمقابلة مع الإثبات. وكذلك قوله تعالى: ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ (الحج: ٤٠)، (الله) خبرٌ نكرةٌ في ذهنِ المُتلقِّي؛ لأنّه حَطَّابُ المُؤمِنِ لكَفَّارِ فُرَيْشٍ بِحَسَبِ السِّيَاقِ الذين قبله: ﴿الذين أُخرجوا من ديارهم بغيرِ حقٍّ إلا أن يقولوا: ربُّنا اللهُ﴾ (الحج: ٤٠). ونعرفُ تنكيرَ الخَبَرِ عن طريقِ تقنيةِ النفي: (ربُّنا اللهُ وليس بهُبلٌ ولا باللات ولا بالعزى)، والنفي يدلُّنا على أن اللبسَ حَدَثَ في التسمية وليس في لَفْظِ الجلالةِ (الله).

أَمَا إِذَا حَصَلَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ (الشورى: ١٥)، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَبْقَى اسْمِيَّةً، (اللَّهُ) مَعْرِفَةٌ مَشْرُوكَةٌ مَبْتَدَأً، وَ(رَبُّنَا) خَبَرٌ نَكْرَةٌ فِي ذَهْنِ الْمُتَلَقِّي، وَنَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْ إِمْكَانِ نَفِي فِعْلِ الرَّبِّ: (اللَّهُ رَبُّنَا/ لَيْسَ رَبُّنَا)، الْمُثَبَّتُ قَوْلُ الْمُؤْمِنِ، وَالْمَنْفِي قَوْلُ الْمُشْرِكِ.

أَمَا جُمْلَةٌ: (أَنْتَ أَنْتَ) ف(أَنْتَ) الْأُولَى مَبْتَدَأٌ مَعْرِفَةٌ، وَالثَّانِيَةُ نَكْرَةٌ لِإِمْكَانِ نَفِيهَا: (أَنْتَ) ثَابِتٌ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ، وَلَسْتَ بِثَابِتٍ، وَفِي جُمْلَةٍ: (سَيِّئَةٌ بِسَيِّئَةٍ)، وَ(الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ)، يَكُونُ تَقْدِيرُ النَّفِي: (سَيِّئَةٌ بِسَيِّئَةٍ) وَلَيْسَتْ بِحَسَنَةٍ، وَ: (الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ، وَلَيْسَتْ بِالْأَذْنِ وَلَا بِالْأَنْفِ... الخ).

وَيُمْكِنُ الاسْتِدْلَالُ عَلَى الْخَبَرِ النَكْرَةِ بِالْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَاتُ مُعْرَبَةً حَتَّى لَوْ دَخَلَتْ أَدَاءُ النَّفِي عَلَى الْأِسْمِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ الْمَعْرِفَةِ، إِذْ تَدُلُّنَا الْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَمِرِّ الزَّمَنِ النَكْرَةِ، فَنَقُولُ: (لَيْسَ لَابِسُ الدِّيْبَاجِ صَاحِبِكِ)، وَ(لَيْسَ لَابِسُ الدِّيْبَاجِ بِصَاحِبِكِ)، (لَيْسَ الْمَنْطَلِقُ زَيْدًا) أَوْ (لَيْسَ الْمَنْطَلِقُ بَزِيدٍ)، فَيَكُونُ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ هُوَ الْخَبَرُ النَكْرَةُ فِي ذَهْنِ الْمُتَلَقِّي، وَيَكُونُ الْمَرْفُوعُ اسْمًا مَبْتَدَأً. وَكَذَلِكَ: (لَيْسَ فَاضِلٌ فَاضِلًا، أَوْ لَيْسَ فَاضِلٌ بِفَاضِلٍ)، (فَاضِلٌ) اللَّفْظَةُ الْمَتَأَخِّرَةُ الْمَنْصُوبَةُ أَوْ الْمَجْرُورَةُ هِيَ الْخَبَرُ النَكْرَةُ فِي ذَهْنِ الْمُتَلَقِّي؛ لِأَنَّنا أَثَبْتَنَاهُ وَنَفِينَاهُ.

المطلب الثالث: تطبيقات قاعدة التأمل في عملية الإسناد:

تَهْدِينًا نَظْرِيَّةً النَحْوِ الْمَقَامِيِّ إِلَى مَعْرِفَةِ نَوْعِ مِنَ الْجُمْلِ فَرِيدٍ فِي تَصْمِيمِهِ، يُعْرَفُ فِيهِ الْمُسْتَدُّ (الْفِعْلُ) مِنْ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ (الْإِسْمُ) عَنْ طَرِيقِ تَأْمَلِ الْإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالٍ: مَاذَا يَقْصِدُ الْمُتَكَلِّمُ الْقَائِلُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وَالْقَائِلُ: ﴿السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ..﴾ (مريم: ٣٣) أَنْ يُسْنِدَ؟ الْجَوَابُ: يُرِيدُ إِسْنَادَ (الْحَمْدُ) لِلَّهِ، وَيَسْنِدُ (السَّلَامُ) لِعِيسَى (ع)، وَيَسْنِدُ (الْهَيْتُ) لِيُوسُفَ (ع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ (يوسف: ٢٣)، وَيَسْنِدُ (الْوَيْلُ) لِلْمُطَفِّفِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين: ١). وَإِسْنَادُ: (الْحَمْدُ، وَالسَّلَامُ، وَالْهَيْتُ، وَالْوَيْلُ) يَجْعَلُهَا مُسْنَدَاتٍ/ أَفْعَالًا مُسْتَمْرَةً الزَّمَنِ نَكْرَةً فِي ذَهْنِ الْمُتَلَقِّي، وَيَجْعَلُ: (اللَّهُ، وَعِيسَى،

ويوسف، والمطففين) أسماء معارف مشتركة قام المُتَكَلِّمُ بإسنادِ الأفعالِ السابقةِ إليها، وبحسبِ قاعدةِ التواسمِ المتبادلِ بينِ المُسَنِّدِ والمُسَنَّدِ إليه، تسمُّ الفواعلَ (أشبه الأفعال) المتقدِّمةَ بالفعليةَ، لتكوينِ جُمْلٍ فِعْلِيَّةٍ، مَصُوغَةٍ على القالبِ العامِّ: (فعل + فاعل)، وعليه تكونُ (اللام، وعلى) الداخلةُ على الفواعلِ لئيسَتَا بحرفي جرٍّ من النوعِ الذي يُكوِّنُ مع مجروره ظُروفاً تُؤدِّي وظيفةَ الحَبْرِ.

فحروفُ الجرِّ هذه شيءٌ آخر جاءَ بالهيئةِ المُشابهةِ لحروفِ الجرِّ التي تلازمُ الاسمَ وتجرُّ الفاعلَ ظاهراً لتوكيدِ الجُمْلِ؛ لذلك يُكْتَفَى عن معناه عند المفسرين بالمُضَدِّرِ (استحقاق) (٥٥) المُضَافِ إلى الفاعلِ إلى حدِّ اختفاءِ الذاتِ فيه، وهذه الحروفُ بِمَنْزِلَةِ (الفعل المساعد) القديمِ المَحذوفِ الذي تطوَّرَ إلى هذا الشكلِ، ويبيِّنُ ذلك في جَدْوَلِ الإحلالِ كالاتي:

الجملة	الفعل/نكرة	الفعل المساعد	الفاعل/المعرفة
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	الحمْدُ	استحقاقُ	اللهِ
﴿هَيْبَتُ لَكَ﴾	نداءُ العشقِ	استحقاقُ	يوسفَ
﴿السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ..﴾	السَّلَامُ	استحقاقُ	عيسى
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	وَيْلٌ	استحقاقُ	المطففينَ

كلُّ هذه الجُمْلِ فِعْلِيَّةٌ، لنقدِّم (أفعالها) المُسْتَمَرَّةَ الزَّمَنِ على فَوَاعِلِهَا المَرْفُوعَةِ بَعْدَهَا، وقد جُرَّتْ لَفْظاً، وقد عرَّفْنَاها بِوَأَسْطَةِ قَاعِدَةٍ تَأْمَلِ عَمَلِيَةَ الإِسْنَادِ، وبهذا تُصْبِحُ (أل) (الحمْد، والسَّلَام) جِنْسِيَّةً نَكْرَةً بِمَعْنَى (كَل)؛ لِأَنَّهَا تُؤدِّي وظيفةَ شمولِ جنسِ الحمْدِ لله تعالى، وشمولِ جنسِ السَّلَامِ لعيسى(ع). وبسببِ قُوَّةِ الإِسْنَادِ يُصْبِحُ الحَمْدُ اسماً لله تعالى نظراً لقُوَّةِ إسنَادِ فِعْلِ الحمْدِ لله بوساطةِ اللام. وشمولِ جنسِ السَّلَامِ لعيسى(ع)؛ لذلك يُصْبِحُ السَّلَامُ اسماً لعيسى(ع). ولا تنازعَ بينِ النبيِّ وبينِ الله تعالى على هذا الاسمِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ على النبيِّ في أوقاتِ مَحذُودَةٍ: ﴿يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ تكريماً له، في حين يُطْلَقُ اسمُ (السَّلَامِ)

على الله تعالى في كل الأحوال، فيكون المَعْنَى (الحمدُ لله): أَنَّ الله يفعلُ كلَّ الأفعالِ التي يُحْمَدُ عليها فهو الحَامِدُ المُطْلَقُ والمَحْمُودُ، أي: (الفاعل/ المنفعل)، ويكونُ عيسى (ع) يَفْعَلُ كلَّ الأفعالِ التي تَوْدِي إلى السَّلَامِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا، فهو فَاعِلُ السَّلَامِ وَمُنْفَعِلٌ بِهِ.

ورُبَّ قائلٍ يقولُ كيفَ يكونُ المُطْفِقُونَ ويوسف (ع) فَاعِلِينَ للوَيْلِ والهَيْتِ؟! وهُمَا لم يَفْعَلَاهَا، بل وَقَعَ أثرهما عليهما، تُحِبُّ نَظْرِيَّةُ النحو المقامي على هذا السُّؤالِ بسهولةٍ، وهو أَنَّ هذا النَّوعَ من الجُمْلِ يُضَاعَفُ مَعْنَى الفَاعِلِ، ولكنَّ المضاعفةَ تنطبقُ على الجُمْلَتَيْنِ الأوليَّين بترتيب: (الفاعل/ المنفعل)، بدلاً من: (المنفعل/ الفاعل) في الجُمْلَتَيْنِ التاليتين؛ أي أَنَّ الله تعالى فَعَلَ كلَّ الأفعالِ التي يُحْمَدُ عليها فهو (حامد/محمود) في الوقتِ نفسه. وَقَعَلَ عيسى(ع) كلَّ أفعالِ السَّلَامِ التي جعلتِ اللهُ تعالى يَهْبُهُ اسْمَهُ(السلام) في أوقاتٍ مُعَيَّنَةٍ، فهو (مُسَلِّمٌ/مُسَلَّمٌ عليه)، أمَّا في جُمْلَتِي: (وَيْلٌ لِلْمُطْفِقِينَ)، و(هَيْتٌ لكَ)، فَإِنَّ المُطْفِقِينَ وَقَعَ عليهم فِعْلُ الوَيْلِ؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا الأفعالِ التي تَوْدِي إلى الوَيْلِ وهو التَطْفِيفُ، فهم: (مُنْفَعِلُونَ/ فَاعِلُونَ)، وكذلك يوسف (ع) قد وَقَعَتْ عليه كلُّ أفعالِ التَهْيِؤِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَبَبًا لَهَا، لِحَمَالِهِ الخَارِقِ وَتَعَفُّفِهِ عن الاستجابة لسيده البيت، فهو: (المنفعل/ الفاعل).

ووظيفة حُرُوفِ الجِرِّ الدَّاخِلَةِ على الأسماءِ غير اسم الزمانِ والمكانِ هي تقويةُ الإسنادِ؛ لذلك سَمَّاهَا سيبويه بـ(حروف الإضافة)، بقوله: ((وَأَمَّا البَاءُ وما أَشْبَهَهَا فليستْ بظروفٍ ولا أسماءٍ، ولكنها يُضَافُ بها الاسمُ ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: يا بُكَرُ، فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تَجْعَلَ ما يَعمَلُ في المُنَادَى من الفِعْلِ المُضَمَّرِ مُضَافًا إلى بُكَرٍ باللام، وإذا قلت: مررتُ بزَيْدٍ، فَإِنَّمَا أَضَفْتُ المَرُورَ إلى زَيْدٍ بالياء...))^(٥٦)، وكذلك في الآياتِ الكريمةِ فَإِنَّمَا نُضِيفُ مَعْنَى الحَمْدِ والوَيْلِ إلى اللهُ تعالى والمُطْفِقِينَ بـ(اللام)، ونُضِيفُ السَّلَامَ إلى عيسى(ع) بـ(على). والإضافةُ تعني تقويةُ الإسنادِ وتوكيدهُ.

وقد يَحْتَمِلُ هذا النَّوعُ من الجُمْلِ مَعْنِيَيْنِ إذا جاءَ المُسَنَدُ (الفعل) بهيئةً (اسم الآلة) (الكتاب) مثلاً، في قولنا: (الكتابُ لزيدٍ)، فإذا أَشْرَنَّا إلى جُثَّةِ الكِتَابِ فيكونُ: (الكتاب) مَعْرِفَةً مُشْتَرَكَةً مُبْتَدَأً، و(الزيدُ) جَارًا ومَجْرُورًا

خَبْرًا، وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ. أَمَا إِذَا أَرَدْنَا بِ(الكتاب) مَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَيْ الْكِتَابَةِ، فَإِنَّ قَوْلَنَا: (الكتابُ لزيدٍ)، يَجْعَلُ (الكتاب) مُسْنَدًا خَبْرًا، وَالْفَاعِلُ هُوَ (زيد) وَاللَّامُ بِمَعْنَى الْمَلِكِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً. وَيَتَحَكَّمُ الْمَقَامُ بِنَوْعِ الْجُمْلَةِ وَمَعْنَاهَا، وَمِنْ دُونِ مَقَامِ فَإِنَّ (الكتاب)، و(المال) فِي قَوْلِنَا: (المالُ لزيدٍ) يُوَحِّيانُ بَأَنَّهُمَا جِثْتَانِ مَعْرِفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ، لِتَكْوِينِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ مِنْ: (مبتدأ + خبر)، أَمَا الْفَعْلِيَّةُ فَتَحْتَاجُ إِلَى تَحْلِيلٍ يَتَّبِعُ فِي جَدْوَلِ الْإِحْلَالِ الْآتِي:

الجملة الفعلية	المسند/فعل	المسند إليه/فاعل	معنى المسند/الفعل
الحمدُ لله	الحمْدُ	لله	فعل الحمد
الكتابُ لزيدٍ	الكتابُ	لزيدٍ	المكتوب فيه
المالُ لزيدٍ	المالُ	لزيدٍ	فعل التمويل
الكلبُ لزيدٍ	الكلبُ	لزيدٍ	فعل الأذى

المطلب الرابع: تطبيقات قاعدة العطف:

تتاولنا في قاعدة الْعَطْفِ عَطْفَ النَّسَقِ، الَّذِي يَحْصُلُ بِأَدْوَاتِهِ الْأَسَاسِيَّةِ هِيَ: (الواو، والفاء، وثُمَّ)، لَكِنْ تَوْجَدُ أَدْوَاتُ عَطْفٍ أُخْرَى نُقِلَتْ مِنْ أَبْوَابِهَا لِأَدَاءِ وَظِيْفَةِ الْعَطْفِ وَأَضَافَتْ مَعَانِي تَأْسِيسِيَّةً لِلْجُمْلَةِ لَمْ تُكُنْ مَوْجُودَةً مِنْ قَبْلِ، لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَدَائِهَا أَدْوَاتُ الْعَطْفِ الْأَسَاسِيَّةِ؛ لِذَلِكَ سَنَوْسِعُ الْبَحْثَ فِي قَاعِدَةِ الْعَطْفِ بِالْآتِي:

١- العطف بالأدوات غير الأساسية: ويظهر في الجدول الآتي:

الفعل	الاسم المعطوف عليه	الاسم المعطوف	المعنى
جاءَ	زيدٌ	أم عمرو	جهل الفاعل
جاءَ	زيدٌ	بل عمرو	إثبات ما بعدها
لم يجئ	زيدٌ	لكن عمرو	إثبات ما بعدها

نظرية النحو המקامي في دراسة الجملة العربية

الفعل	الاسم المعطوف عليه	الاسم المعطوف	المعنى
اقرأ	الكتاب	لا الجريدة	نفي ما بعد (لا)
عبر	القوم	حتى أطفالهم	شمول الطرفين
عبر	القوم	حتى أطفالهم	العبور للقوم فقط
جاء	زيد	أو عمرو	الشك

نلاحظ تشابه فصيلة المعطوف مع المعطوف عليه، وكتاتهما من صنف الأسماء، ويتضمن التشابه في عطف النسق تشابه الحركات الإعرابية أيضًا، الفاعل معطوف على الفاعل، والمفعول معطوف على المفعول، ولكن من هذه الأدوات لا يعطف المعاني. ومنها يحمل أكثر من معنى بحسب المقام، ومن ذلك (أو)^(٥٧) بحسب ما نلاحظ في الجدول الآتي:

الفعل	الاسم المعطوف عليه	الاسم المعطوف	المعنى
جاء	زيد	أو عمرو	الشك
خذ	دينارًا	أو ثوبًا	التخيير
جالس	زيدًا	أو عمرًا	إباحة الجمع بينهما
صادق	زيد	أو كاذب	إبهام على السامع
«وأرسلناه»	إلى مائة ألف	أو يزيدون» (الصافات: ١٤٧)	الإضراب (بل)
لا تضرب	زيدًا	أو عمرًا	النهى عن كليهما
أخذ	المال	أو كان رزقًا له	بمعنى الواو

ويختلف الجار والمجرور الفضلة عن العمدّة؛ لأنه متعلق بالفعل الأصلي المتعلق بقوة بالاسم، في قولنا: (في الدار زيد)؛ أي: (مستقر في الدار زيد)، أمّا الجار والمجرور الفضلة نحو: (جلس زيد في الدار) فإنه

يُبَيِّنُ مَكَانَ الْجُلُوسِ، أَي يُبَيِّنُ أَثَرَ الْجُلُوسِ بِوَصْفِهِ مَفْعُولًا لِفِعْلِ الْجُلُوسِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: (جَلَسَ زَيْدٌ الدَّارَ)؛ لِذَلِكَ تَكُونُ وَظِيفَةُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي الْفَضْلَةِ هِيَ تَحْوِيلُ الْأَسْمَاءِ الْجُنْثِ إِلَى مَفْعُولَاتٍ جَدِيدَةٍ لِلْأَسْمَاءِ الَّتِي عَجَزَتِ اللُّغَةُ عَنْ تَطْوِيعِهَا، نَحْوَ الْمَفْعُولِ مِنْهُ وَالْمَفْعُولِ إِلَيْهِ^(٥٨)، فِي قَوْلِنَا: (سَافَرَ زَيْدٌ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ) وَغَيْرِهَا مِمَّا يَتَّضِحُ فِي الْجَدْوَلِ الْآتِي:

الاسم	الجملة الأصلية	المفعول	اسم المفعول
قلم	كتب زيد	بالقلم	مفعول بواسطته.
الكوفة	سافر زيد	من الكوفة	مفعول منه.
البصرة	سافر زيد	إلى البصرة	مفعول إليه.
البعير	سافر زيد	على البعير	مفعول عليه.
مدرسة	جلس زيد	في المدرسة	تحويل المختص إلى مكان للفعل.
ريح	انطلق زيد	كالريح	تحويل الاسم إلى مفعول مُطلق.
فضيلة	تمسك زيد	بالفضيلة	تحويل الاسم إلى مفعول به.
هرة	دخلت امرأة النار	في هرة	تحويل الاسم إلى مفعول لأجله.
الأمر	علم زيد	الأمر/ بالأمر	الباء حرف توكيد

نلاحظ كيف تحوّلت الأسماء: (قلم، الكوفة، البصرة، البعير، مدرسة، ريح، فضيلة، هرة) إلى معطوفات على الفعل الأصلي لبيان ملبساته بمساعدة حَرْفِ الْجَرِّ، إِلَّا فِي الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ صَرِيحًا (الأمر)، تَكُونُ وَظِيفَةُ حَرْفِ الْجَرِّ فِيهِ هِيَ التَّوَكِيدُ، شَأْنُهُ شَأْنُ حُرُوفِ الْجَرِّ الْمُؤَكِّدَةِ لِلْجُمْلِ الْآتِيَةِ:

جملة غير مؤكدة	جملة مؤكدة	حرف الجرّ المؤكّد
عَلِمَ زيدٌ الأمرَ	عَلِمَ زيدٌ بالأمرِ	جرُّ المفعولِ الصريحِ بالباءِ .
ما جاءَ أحدٌ	ما جاءَ من أحدٍ	جرُّ الفاعلِ بـ(من).
حسبُكَ اللهُ	بحسبِكَ اللهُ	جرُّ المسندِ (الفعلِ) بالباءِ

ووصفنا المصدّر بأنه (فعل)؛ لأنه رَفَعَ فاعِلاً بعده، بِمَعْنَى (يكفيكَ اللهُ)، لكنه فعلٌ مستمرُّ الزَّمنِ يشملُ جميعَ الأزمنة: (الماضي، والمضارع، والمستقبل) ويفيدُ ثبوتَ الوصفِ على المؤصِّوفِ به (اللهُ) الفاعِلِ، والجملةُ هنا فعليةٌ.

الخاتمة:

١- قدّم البحثُ سبعَ قواعدٍ كليةٍ تميّزُ بين المُسنَدِ والمُسندِ إليه، إذا جاءا بهيأةِ المعرفتين اللغويتين، وهذه القواعدُ يمكنُ حفظها لقلّةِ عددها وسهولةِ تطبيقها لتعصمنا من الوقوعِ بالأغلاطِ التي وقعَ بها كبارُ النحاةِ قديماً وحديثاً.

٢- بيّنتُ قاعدةَ الإحلالِ أنّ المشتقاتِ وأسماءَ الأشياءِ إذا حلّت مكانَ الفعلِ المُحدّدِ الزمنِ ورفعتُ فاعِلاً بعدها، كانت أفعالاً وإن جاءتُ بهيأةِ الأسماءِ، بفارقٍ معنويٍّ هو تعبيرها عن الثبوتِ؛ لأنّ أزمانها مستمرةٌ تشمل الماضي والمضارع وتوقع وقوع الاستمرار في المستقبل.

٣- تُمثّلُ القواعدُ الكليةُ تنبؤاتَ نظريةِ النحو المقامي؛ لأنّها تنطبقُ على اللغاتِ الأخرى بمعنى أنّ اللغاتِ البشريةَ تشتغلُ بالآلياتِ الذهنيةِ نفسها، فمثلاً أنّ المُسنَدَ في جميعِ اللغاتِ قابلٌ للإثباتِ والنفي، أمّا المُسنَدُ إليه فلا يمكنُ نفيه لأنّه وجودٌ، وفي جميعِ اللغاتِ تحلُّ بعضُ الوحداتِ النحويةِ محلّ بعضٍ، فتتعدّدُ الأشكالُ اللغويةُ التي تؤدّي وظيفةً نحويةً واحدةً... الخ.

الهوامش:

- (١) ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول : ٥١-٥٢.
- (٢) ظ: لسان العرب، ابن منظور: ١٤/١٩١.
- (٣) ظ: نظرية علم النقطة في تجديد الفكر العربي، تومان غازي الخفاجي وخالد كاظم حميدي: ٣٢.
- (٤) المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ر. بودون، وف. بوريكو: ٥٧٤.
- (٥) المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٢٠٦.
- (٦) ظ: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ر. بودون، وف. بوريكو: ٥٧٤.
- (7) The difference between science and common sense, Kyle Hill, search is available on the website: www.sciencebasedlifewordpress.com
- (٨) ظ: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ر. بودون، وف. بوريكو: ٥٧٤.
- (٩) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢/٣٢٤.
- (١٠) ظ: المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس: ٣٢-٣٥.
- (١١) ظ: الفلسفة الألمانية الحديثة، روديجر بوينر: ٦٧.
- (١٢) نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ١٧٠.
- (١٣) ظ: التداولية اليوم، آن روبرول وجاك موشلار: ٣٢.
- (١٤) الكتاب، سيبويه: ١/١٩٢، ظ: الإيضاح، الفارسي: ٨٧.
- (١٥) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/٦٢، شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٤١ وما بعدها.
- (١٦) الموافقات، الشاطبي: ٤/١١٦.
- (١٧) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٥٢.
- (١٨) الكتاب، سيبويه: ١/٤٢٨.
- (١٩) الكتاب، سيبويه: ١/٥٢.
- (٢٠) تحكي الأسطورة الإغريقية أنّ سيزيف كان رجلاً ذكياً وماكراً جداً، استطاع أن يخدع إله الموت حين طلب منه أن يجزّب الأصفاة والأقفال، وما إن جرّبها إله الموت حتى قام بتكبيله، وحين كبله منع بذلك الناس أن تموت. فأغضب هذا

- الأمر الآلهة الأولمبية فأصدروا عليه حُكما بأن يعيشَ حياة أبدية على أن يقضيها في عمل غير مجدٍ وهو دحرجة صخرة صعوداً إلى جبل، وحين يضعها على الجبل تتدحرج من جديد من دون نهاية. ظ: سيزيف والصخرة، أو سؤال المَعنى في الحياة، حمزة المجيدي، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net.
- (٢١) ظ: نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث، د. حازم علي كمال الدين: ٤.
- (٢٢) الخصائص، ابن جني: ٢٥٠/٣.
- (٢٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٤٢٧-٤٣٠.
- (٢٤) اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن: ٢١٣.
- (٢٥) ظ: مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، د. محمود حسن إسماعيل: ١٨.
- (٢٦) ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول: ٥١-٥٢.
- (٢٧) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيثش: ٣٣٢.
- (٢٨) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٧.
- (٢٩) الكتاب، سيبويه: ٣٨٠/٢.
- (٣٠) الخصائص، ابن جني: ٣٤١/٣، ظ: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٢٤٦/١.
- (٣١) الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٦/١.
- (٣٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ١٨٦.
- (٣٣) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: ٢٤٨/٤، ظ: دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٣٧٣.
- (٣٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٣٧٣-٣٧٤.
- (٣٥) ظ: الكشف، الزمخشري: ٥٢/١، البحر المحيط، الأندلسي: ٣٠/١.
- (٣٦) البحر المحيط، الأندلسي: ٣٠/١.
- (٣٧) ظ: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٤١/١، و ٣٢١/٣.
- (٣٨) ظ: الكشف، الزمخشري: ٥٢/١.
- (٣٩) الكتاب، سيبويه: ٣/٢.
- (٤٠) شرح ابن عقيل: ١٢٨/٢، ظ: قطر الندى، ابن هشام: ٣٧٩.

- (٤١) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٢١٢-٢١٣.
- (٤٢) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي: ٧٧/٢.
- (٤٣) الكتاب، سيبويه: ٤٢٠/١.
- (٤٤) الإيضاح، الفارسي: ٨٧، ظ: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٣٢٥.
- (٤٥) الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٣/١، ظ: الإيضاح، الفارسي: ٨٧.
- (٤٦) الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٣-٦٤/١.
- (٤٧) الكتاب، سيبويه: ٤٨٤-٤٨٥/١.
- (٤٨) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٠٧/٢.
- (٤٩) ظ: الكتاب، سيبويه: ٤٨٥/١.
- (٥٠) الكتاب، سيبويه: ٤٨١/١.
- (٥١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٠٣/٢.
- (٥٢) الكتاب، سيبويه: ٧٥/٢.
- (٥٣) الكشف، الزمخشري: ٣٨٨/٢.
- (٥٤) ظ: مجمع البيان، الطبرسي: ٢٧٤/٥.
- (٥٥) رفض الألوسي أن تكون (اللام وعلى) حروف جرٍ تنتج تركيباً ظرفياً خَبِراً، وجعل (اللام) في (الحمد لله) للحقيقة وقال: (يرادُ بها أكمل أنواعها)، ولا يختلف هذا المعنى مع ما ذهب إليه نظرية النحو المقامي. ظ: روح المعاني، الألوسي: ١٠٠/١.
- (٥٦) الكتاب، سيبويه: ٤٨٧/١.
- (٥٧) ظ: الجنى الداني، المرادي: ٢٢٨-٢٢٩.
- (٥٨) ظ: المحيط، الأنطاكي: ١٣٧/١.